جامعة د. مولاي الطاهر – سعيدة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أزمة التنمية المحلية لولاية سعيدة

(دراسة تحليلية نقدية)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وتنمية

إعداد الطالبة:

مولاي خديجة

إشراف الأستاذ :

زيدان جمال

لجنة المناقشة:

الأستاذ:جمال زيدان	مشرفا و مقررا
الأستاذ: يتيم محمد	رئيسا
الأستاذ: ولد صديق ميلود	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

" يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون"

صدق الله العظيم

سورة المائدة[الآية 08]

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال:

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم :

" من سلك طريقا يلتمس فيه علما

سهل الله له به طريقا

إلى الجنة "

شكـــر و تقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا في إنجاز هذه المذكرة

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على انجاز هذا العمل ونخص بذكر الأستاذ المشرف دكتور جمال زيدان الذي لم يبخل علينا بتوجهاته و نصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث

إلى كل الاساتذتي في جميع الأطوار التي مررت بها

إلى عمال المكتبة

مولاي خديجة

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ،ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك

يا من أحمل اسمه بكل فخر يا من أفتقده منذ الصغر يا من يرتعش قلبي عند ذكر اسمك ،يا من أودعتني لله أهديك هذا البحث أبي رحمه الله

إلى من أرضعتني الحب و الحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى قلب الناصع بالبياض والدتي الحبيبة

إلى قلوب الطاهرة التي تسكن روحي ولا تحلو الحياة إلا معهم إخواتي

إلى أخواتي اللواتي لم تلدهن أمي وبرفقتهم سعدت إلا من كانوا معي على طريق النجاح والخير صديقاتي

مقدمة

عدم احترام تطبيق المخططات التنظيمية لفائدة المؤسسات الاستشفائية المتخصصة و المؤسسات العمومية للصحة الجوارية و غياب تأطير حسب الاختصاص .

كما هناك مجهودان في التغطية و التاطير لكن يبقى الطلب مفتوح في جلب الأطباء الأخصائيين في بعض التخصصات الأساسية ، كما يلاحظ غياب إطارات مسيرة و مؤهلة كخريجي المدرسة العليا للمناجمنت في الصحة العمومية و تسجيل بعض النقاط السوداء في البرامج الوقائية الوطنية و تسجيل ديون المؤسسات المتعلقة بالصيدلية المركزية للمستشفيات IPA.PCH

كما آن نسبة انجاز ثلاث 03 مستشفيات 60 سرير على مستوى دائرة الحساسنة وسيدي بوبكر ، يوب قد بلغت 75 من الانجاز مما يستوجبي إعداد اعتمادا مالية لتجهيز هذه الهياكل المقدرة بـ 105 مليار سنتيم.

غياب شبكة الصرف الصحي لمستشفى يوب مع ننقص في تزويد المياه الصالحة للشرب .

تسجيل نقص في المناصب البيداغوجية المفتوحة من طرف الوزارة الوصية للتكوين في سلك شبه طبيين ومساعد التمريض و خاصة القابلات

غياب تام في المفتشين من طرف الممارسين المفتشين المحولون للسهر على++ نجد بلدية تيرسين تعاني من مشاكل النقل حيث سكان يكون شبه منعدم بالبلدية حيث توجد بعض سيارات الأجرة التي تعد على أصابع تنشط بين البلدية و دائرة أولاد إبراهيم و أما الخط الرباط بين البلدية و الولاية فهو منعدم تماما كما أن بلدية أولاد إبراهيم تعاني من اهتراءات الطرقات و قد تؤدي إلى قطعها في بعض الأحيان كتلك التي تربط بين الخريشفة و بقيرن .

وكذلك بلدية الحساسنة تعاني من مشكل النقل حيث أن مصالح مديرية النقل للولاية منعت كل الناقلين العموميين والذين يقدر عددهم بـ 18 حافلة من الدخول إلى مقر الولاية ن مما يحتم على مواطنين البلدية التوجه إلى بلدية أولاد خالد ثم التنقل من جديد إلى سعيدة .
كما تعاني معظم البلديات من عدم وجود مؤسسات التعليمية خاصة الثانوية و المتوسطة يوجد واحد أو اثنان على الأقل و هذا لا يتناسب مع عدد المتمرسين و يتسبب في الاكتضاض .

أدبيات الدراسة :

وردت جملة من الدراسات التي تناولت مفهوم الأزمة و التنمية المحلية ومن بينها كتاب الدكتور محمد نصر مهنا (2009) بعنوان إدارة الأزمات والذي تضمن منهجية دراسة الأزمات بصفة عامة ،حيث درس مختلف جوانب الأزمة و كيفية التعامل معها .

كما نجد كتاب الأستاذ فؤاد غضبان (2005) الذي تناول فيه مفهوم التنمية المحلية وكل ما يخصها من ممارسين و مسئولين و درس مختلف جوانبها الموضوعية و أبعادها .

إضافة إلى مقالة ناجي عبد النور (2009) في دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة والذي درس فيها تجربة بلديات الجزائر من خلال عمل رئيس المجلس الشعبي البلدي مما يقدمه من خدمات ومجموعة من المعوقات .

وكذا رسالة الماجستير لشويخ بن عثمان الذي تناول فها دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، ودارسة حالة البلدية

أهمية الموضوع :

تعتبر أزمة التنمية المحلية من المواضيع المهمة خاصة أنها تمس مسألة التنمية في المجتمع المحلي كما أننا نلاحظ وجود أزمة محلية في ولايات الجزائر و منها ولاية سعيدة ، وهذا ما يعطيها أهمية بالغة لمعرفة الخلفيات وراء هذه الأزمة ، حيث تمس أفراد المجتمع في مختلف المجالات التنموية المحلية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية بشكل خاص .

تعد التنمية المحلية من الأمور الهامة التي تؤدي إلى تطوير المجتمع ، وإعطاءه القدرة الكافية على تحقيق مختلف مطالب المجتمع .

الدوافع اختيار الموضوع :

توجد مجموعة من الدوافع وراء اختيار موضوع الدراسة الذي يتمثل في أزمة التنمية المحلية لولاية سعيدة ومنها :

الدوافع الموضوعية التي تتمثل في:

ميول للمواضيع العلمية خاصة مسار التنمية المحلية في ولاية سعيدة و معرفتها ، والتي تعتبر من المواضيع الهامة ، التي تبرز العلاقة بين المواطنين المحليين و المجالس المنتخبة ،و دورهم في المسار التنموي المحلي .

أما **الدوافع الذاتية** تمثل في الرغبة الشخصية لمعرفة أسباب ازمة التنمية المحلية في ولاية سعيدة التي نقطن فيها و محاولة دراستها وفق مناهج علمية أكاديمية ،للوصول إلى خلفيات الأزمة التي نعيشها في حياتنا اليومية .

الصعوبات:

تكمن الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة ،من الناحية الميدانية ، من حيث صعوبة الحصول على الوثائق الإدارية ، وتخوف الإداريين من منحنا إياها ،نظرا للقيود التي تعاني منها تلك المؤسسات

الإشكالية :

تعد التنمية المحلية ضرورة من ضرورية المجتمع التي تساعد في تطويره وتقدمه نحو الأفضل وذلك من خلال توفير جميع الوسائل التي يحتاج إليها ،وعليه ومن خلال المشاكل التي تعاني منها الولاية وجب علينا طرح الإشكال التالي :

ما هي مظاهر أزمة التنمية المحلية بولاية سعيدة ؟

و هذه الإشكالية تتفرع إلى مجموعة من الأسئلة التالية :

- ما المقصود بالتنمية المحلية ؟
- ما هي أبعاد التنمية المحلية ؟
- ما هي أزمة التنمية المحلية ؟
- كيف تؤثر أزمة التنمية المحلية على ولاية سعيدة؟

الفرضيات:

الفرضية الأولى :إن ظهور أزمة التنمية المحلية المرهون بدوافع و أسباب إجتماعية و سياسية وإدارية

الفرضية الثانية : يعتبر سوء تسيير المحالين المنتخبة سببا رئيسيا في تفاقم أزمة التنمية المحلية

الفرضية الثالثة :تعتبر مصادر التمويل للجماعات المحلية غير كافي لنجاح التنمية المحلية بولاية سعيدة

الفرضية الرابعة : تواجه التنمية المحلية بولاية سعيدة عدة مشاكل اقتصادية ،اجتماعية، وسياسية

الإطار الزماني و المكاني :

إن حدود هذه الدراسة التي تعالج في مضمونها أسباب أزمة التنمية المحلية لولاية سعيدة، تبدأ من سنة 1999إلى غاية 2016 ،حيث تميزت هذه الفترة بمجموعة من المشاريع والبرامج التنموية للمجتمع المحلي التي مست مختلف الجوانب و القطاعات منها السياسية والاجتماعية و الاقتصادية و دور الفعال الذي لعبته .

أما الإطار المكاني لهذه الدراسة فقد تمثل في ولاية سعيدة ،و بالضبط في دراسة حالة البلدية من حيث أنها تساهم في عمل التنموي المحلي .

المناهج و الإقترابات:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج حيث استخدمنا في الجانب النظري على المنهج التاريخي الذي يساعدنا في فهم ومعرفة المشاكل و الحلول السابقة ، و دراسة سلبيات وإيجابياتها المشاريع التنموية لولاية سعيدة ،و الأفاق

المنهج الوصفي الذي يقوم بدراسة الظاهرة كما هي و يهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها، كما أن هو يساعدنا في وصف مختلف جوانب الأزمة التنمية المحلية للولاية .

الاقترابات :

كما اشتملت الدراسة على مجموعة من الاقترابات منها الاقتراب المؤسسي الذي يتجلى تطبيقه في مؤسسات الحكومية بالولاية سعيدة .

اقتراب الجماعة الذي يتمثل في دراسة الهيئة الحاكمة المحلية التي تقوم بإعداد المشاريع و البرامج التنموية المحلية .

الاقتراب البنائي الوظيفي الذي تم الاعتماد عليه انطلاقا من برامج التنمية المحلية وهي نتاج لمجموعة من المتغيرات وسعي إلى تحسين أوضاع المجتمع المحلي وتطويره ،و بالتالي أفرزت مجموعة من المشاريع و التغذية الاسترجاعية التي تعكس مدى نجاح هذه المشاريع من فشلها .

موجز حول الدراسة :

للإجابة على هذه الإشكالية قسمت دراسة البحث إلى فصلين حيث اشتمل الفصل الأول الإطار النظري لأزمة التنمية المحلية و من خلال مفهومي الأزمة والتنمية المحلية و مختلف جوانب الأزمة من مراحل وخصائصها كما تطرقنا أيضا لمفهوم أزمة التنمية المحلية و أسبابها وأبعادها

أما الفصل الثاني فكان عبارة عن دراسة ميدانية من خلال تعريف بولاية سعيدة، وواقع التنمية المحلية لولاية سعيدة إضافة إلى المشاكل التي تواجهها في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، والسياسية و الاقتصادية.

وختمت الدراسة بإجابة على الإشكالية المطروح و ما تقدم من فرضيات

وفي الأخير أسال الله العظيم التوفيق و السداد في إيصال المعلومة وإنجاح الدراسة ،وأن أكون قد وفقت في ذلك ،فان أصبت فهذا بفضل الله عزوجل ،و ذلك هو المبتغى ،و إذ أخطأت فمن نفسي وأمل النصح و الإرشاد .

الفصل الأول

الإطار النظري لأزمة التنمية المحلية

تعتبر أزمة التنمية المحلية من الأمور الضرورية التي يجب علينا دراستها بطريقة منهجية علمية وإيجاد حلول لها خاصة وأنها تمس أفراد المجتمع .

كما أن عملية التنمية المحلية هي عملية التحول الإداري الشامل لمظاهر الحياة التي تشمل التربية و التعليم و التكوين و الإعلام ،وتشمل السكن و الصحة و البيئة والنقل و تحسين القدرة الشرائية ،فهي تدخل ضمن الوظائف الرسمية التي تقوم بها الحكومة و تساهم فيها الهيئات المحلية لولاية و تطلع لأفاق المواطنين لتحقيق حياة أفضل و حل المشكلات المجتمع بتنمية وترقية قدرات و مؤهلات أبناء هذا المجتمع .

إن الأزمة تؤثر تأثيرا سلبيا على مشاريع التنمية المحلية للمجتمع وأهداف وطموح أفراده وتتسبب في خلق مشكلات تمس مختلف جوانب السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية ،و تأخر عجلة التنمية .

حيث اشتمل هذا الفصل على مجموعة من المفاهيم الأساسية لكل من الأزمة و التنمية المحلية ،و الأزمة التنمية المحلية إضافتا إلى وسائل وأهداف التنمية المحلية وتصنيف الأزمة ومراحلها ،و في الأخير درسنا أسباب وأبعاد أزمة التنمية المحلية

المبحث الأول : مفهوم الأزمة

نمر في وقتنا الحالي بكثير من الأزمات التي تأخذ أبعاد مختلفة منها ما هو بسيط ويمكن حله ومنها ما هو معقد ويصعب حله ولتوضيح ذلك ينبغي معالجة مفهوم الأزمة

المطلب الأول :تعريف الأزمة

لقد تعددت تعريف الأزمة و منها :

الأزمة لغة :تحوي عدة معاني فقد يقصد بها الشدة وضيق ،وقول أزمت السنة بمعنى اشتد قحطها وضاق العيش فيها .

وفي القاموس لسان العرب لابن منظور عرف الأزمة على أنها القحط و الجدب ، و المتأزم لازمة الزمان وشدته كما إنها،تعرف بمعنى لغوي أخر على أنها تغير مفاجئ نحو الأسوأ كما لقول الأزمة المرضية [1]

ويعرفها قاموس وستر على أنها نقطة تحول ينجم عنه تغير ايجابي ،أو سلبي وهو ما يؤكده أيضا مدلولها اللغوي في اللغة الانجليزية و الصينية .

أما معجم المعاني الجامع يعرفها بشدة وضبق و مشكلة [2]

أما اصطلاحا :

تعريف الأزمة من منظور الدين الإسلامي :

وردت كلمة أزمة في القران الكريم بمعنى الابتلاء **لقوله تعالى :"ولنبلونكم بشيء من الخوف و الجوع ونقص من الأموال والأنفس و التمرات "**

حيث أن هذا المصطلح وجد مع وجود الإنسان ،فمثلا قصص الأنبياء مليئة بمجموعة من الأزمات التي عاشوها ، كالأزمة التي عاشها سيدنا يوسف عليه السلام عندما قص عليه احد سجينين الرؤيا فأدرك حينها بوجود أزمة لسبع سنوات من جفاف استوجبت تخزين الحبوب

[1] ابن منظور ،**لسان العرب** ج 1 ص 101

[2] أزمة 20:32 2017/ 02/ 07 www.dmamy.com

لمواجهة تلك الأزمة وكذا سيدنا يونس لما ابتلعه الحوت ، فالأزمة هنا عبارة عن ابتلاء من الله عز وجل ليرى صبر الإنسان ،و مد تحمله لمصائب ومواجهتها وسعي إلى إيجاد الحل المناسب لها .كما أنها حكمة إلهية لمعرفة قدرة الله على خلقه .[1]

لقد تطرق مجموعة من الباحثين و المفكرين منهم عرب وآخرون غربيون لتعريف مصطلح الأزمة :

نجد تعريف الباحثة Marie christine التي تعرف الأزمة كما يلي :

Le Dictionnaine Marie christine" encyclopédique de ladmimstion publique une crise est une situatin qui memace les buts essentimels des unitès de prise de dècision reduit le laps de temps disponi ble pour la pris de dècision[2]

بمعنى أن الأزمة هي وضعية التي تسيب أهداف أساسية للوحدات أخذ القرار،و تقلص الفارق الزمني اللازم لأخذ القرار.

نجد الدكتور نعيم إبراهيم الظاهر يعرف :"الأزمة **عبارة عن خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام كله ،كما يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام ،وهي نتيجة نهائيا لتراكم مجموعة من التأثيرات أو حدوث خلل مفاجئ يؤثر على مقومات رئيسية لنظام وتشكيل تهديدا صريحا وواضحا لبقاء المنظمة أو النظام .**"[3]

ومن هذا التعريف يتضح لنا أن دكتور إبراهيم قد حدد تعريف الأزمة من خلال مجموعة من عناصر هي :

1 عبارة عن خلل في النظام .

2 نتيجة لمجموعة من الحوادث .

3 تشكل تهديدا واضح لبقاء النظام أو المنظمة .

---

[1] محمد إسماعيل، بتاريخ 2017/02/07 الساعة 21:00 www.aldhiaa.com

[2] تاريخ الدخول يوم 2017/03/20 على ساعة 08:50 www.dictionnaie.enap.com

[3] علي بن هلهول ،إدارة الأزمة إستراتيجية المواجهة .الرياض :بدون ناشر 2011 ص 6

كما تعرف بأنها **حدث أو موقف أو حالة غير متوقعة واسعة أو عميقة التأثير تتعلق بمصير الفرد أو المصير الإداري للمنظمة ،و تهديد بقائها وإستمراريتها تستدعي الحد من تأثيرها ومواجهتها "**[1]

وبالتالي تتراء الأزمة من خلال هذا التعريف كحالة تأتي بشكل مفاجئ وغير متوقع الحدوث ، و تكون إما واسعة أو عميقة ،وتأثير على بقاء الفرد و المؤسسة

كما أعطيت للازمة مجموعة من الصفات التي تميزها وهي كالأتي :

1 تقع فجأة دون توقع

2 تتسبب في انهيار النظام

3 تتسبب في وقوع خسائر مالية أو بشرية أو نفسية

4 تؤدي إلى خلق مشكلات جديدة .

فالأزمة هي تلك النقطة الحرجة ، أو اللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطورها، إما إلى الأفضل وإما للاسواء ، الحرب أو السلم .[2]

أي أن الأزمة هي موقف حرج ولحظة حاسمة تتسبب في وقوع خسائر في مختلف المجالات ، وتتميز بالمفاجأة .

أما وليام كنت فيقول عن الأزمة أنها :" **بطبيعتها تطرح اقتراحات سائدة عن الواقع بطريقة خاصة ،وحادة وعندما يواجه صانعي القرار السياسي بهذا الواقع بطريقة مفاجئة تتسم بوجود خطر محدق وعدم يقين بما سيحدث .**"[3]

وهنا نجد وليام يؤكد على أن الأزمة هي ذات طبيعة حادة في طرح الواقع السائد في المجتمع ،وهذا ما ينتج عنه خطر من طرف صانع القرار.

---

[1] الخفاجي كرار ،أسباب نشوء الأزمات و إدارتها دراسة استطلاعية لأراء عينة من أعضاء مجلس النواب العراقي ،**مجلة الكوفة** عدد5 ص195

[2] عبد الله أحمد أخيارهم ،**التخطيط الاستراتيجي لإدارة الأزمات دراسة نموذج أزمة شركة تويوتا** .(مذكرة لنيل شهادة ماستر، 2012-2013جامعة بسكرة)ص21

[3] عبد اللطيف جفان ،**انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن المغربي** .(مذكرة لنيل شهادة ماستر2015-2016 جامعة سعيدة) ص35

أما كوارل بل فقد عرفها في كتابه اتفاقيات الأزمة بأنها ارتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغير العلاقات

نجد أيضا تعريف الدكتور محمد نصر مهنا لازمة على أنها :**حدث أو موقف مفاجئ يؤدي إلى تغير في البيئة الداخلية أو الخارجية للدولة ، ينشأ عنه تهديد لقيم أو أهداف مصالح أو أمن الدولة الخارجي أو الشرعية الدستورية و يتطلب سرعة التدخل و المواجهة لتحكم في تأثيراتها المختلفة المنتظرة المتوقعة .**[1]

أي أن الأزمة تتميز بمفاجئة تؤدي إلى تغير في بنية الداخلية أو الخارجية لدولة ،وتهدد قيم و شرعية الدستورية لدولة.

ومن خلال طرحنا لمجموعة التعاريف خاصة بأزمة نستنتج أن الأزمة عبارة عن حدث مفاجأ يسبب أو يؤدي إلى خلل في النظام ،بإضافة إلى خسائر مادية و بشرية حسب درجة الأزمة.

المطلب الثاني :تصنيف الأزمة

تصنف الأزمة وفق مجموعة من المستويات أهمها تصنيف الدكتور محمد نصر مهنا حيث قسمه إلى ثلاث مستويات هي :

1 من حيث المستوى وتقسم كما يلي :

أ الأزمات الخارجية :وهي الأزمة التي تحدث خارج حدود الدولة وقد تتمثل في دولة معادية أو دولة صديقة أو حتى منظمات أو أحزاب تنتمي إلى دول أجنبية وتنقسم إلى أزمة إقليمية وأزمة دولية التي تنشأ بين دولة وأخرى .

ب أزمات الداخلية :وهي نمط آخر من التهديدات التي تواجه دولة ما ،حيث تمس كيانها الداخلي، و أمنها القومي وقد تكون ذات طابع عدائي تنحصر في أعمال العنف و التخريب وقد تكون أزمة اندماج حضاري أو سياسي .

أما الأزمات ذات الطابع غير عدائي فتتمثل في الكوارث الطبيعية التي تصيب البلاد مثل الفيضانات و السيول و الزلازل و البراكين .

[1] محمد نصر مهنا ،**إدارة الأزمات** . الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة 2009 ص243

2 - من حيث النوع :

أ /الأزمة السياسية : وهي الأزمة التي تنشأ بسبب تخلف أو قصور النظام السياسي و التي ينشأ عنها أزمة شرعية ،أزمة المشاركة و الهوية ,[1]

ب/ الأزمة الاقتصادية : وهي الأزمة التي تنشأ نتيجة حدوث خلل في الهيكل البنائي لاقتصاد القومي و العجز التجاري في ميزان المدفوعات

ج /الأزمة العسكرية : وهي قد تكون إما داخلية تتمثل في محاولة الانقلاب العسكري داخل الدولة لتغير نظام الحكم ،أو خارجية مثل الحشود العسكرية على حدود بين دولتين .

د/ الأزمة الاجتماعية : وهي تكون داخلية فقط ويقوم بها مجموعة إما تكون جماعات دينية المتطرفة أو جماعات الضاغطة داخل المجتمع .[2]

2-1- من حيث مجال التطبيق يوجد ثلاث أزمات هي :

أ / الأزمة البرية : وهي الأزمة التي أحداثها ووقائعها كاملة منذ بدايتها حتى النهاية

ب/ الأزمة البحرية : وهي الأزمات التي تنشأ بين الدول بسبب حشود الأساطيل البحرية أو تحريك أسطول أو قطع بحرية من البحر لأخر أو حشد القطع البحرية بالقرب من شواطئ دول أخرى .

ج/ الأزمة الجوية : وهي الأزمات التي تحدث في الجو مثل اختطاف طائرة وإتحاد ركابها رهائن من أجل تنفيذ مطالب معينة قد تكون سياسية أو عسكرية .[3]

ومن خلال هذا التصنيف يتضح لنا أن الأزمة تصنف من حيث مستوى و النوع ومجال تنفيذها فالأولى تكون إما داخلية أو خارجية إقليمية أو دولية، و الثانية تمس مختلف الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية وحتى العسكرية ، وأخير يتمثل تنفيذها في البر أو البحر أو الجو .

- كم نجد تصنيف أخر يتمثل في :

[1] نصر مهنا ،مرجع سابق ص 252
[2] نصر مهنا ،مرجع سابق ص253
[3] نفس المرجع ص254

2-2- من حيث المضمون و المجال :

أ/ أزمة السياسية :تعكس حالة تغير مفاجئ في مكونات ظاهرة السياسية ،أو خلل يمس الفواعل السياسية أو المؤسسات السياسية سواء من حيث البنية ،أو الدور بما يؤثر على سياق التفاعل السياسي و العلاقات القائمة بين الحاكم و المحكوم وعليه فالأزمة السياسية قد تمس أحد العناصر التالية :

الفاعل السياسي

الفعل السياسي

البنية السياسية

أي هي عبارة عن صراعات وخلافات داخلية تمس أفراد المجتمع

ب) الأزمة الاقتصادية :وهي فترة من الركود المتواصل لنشاط الاقتصادي تؤدي إلى انخفاض في الإنتاج ،وعادت ما يكون سببها أزمة مالية حادة مثل أزمة البترول .

ج) **الأزمة الاجتماعية** : وهي عبارة عن خلل وعدم التوازن في عناصر النظام الاجتماعي في ظل حالات من التوتر ،و القلق و الشعور بالعجز لدى أفراد المجتمع .[1]

2-3-من حيث النطاق الجغرافي :

أ)أزمة محلية :وهنا تكون الأزمة منحصر في منطقة معينة

ب)أزمة وطنية :وهي أزمة داخلية تعصف بأمن الداخلي و الخارجي وتهدد كيان الدولة بكامله

ج) **أزمة دولية** :وهي عبارة عن صراع شديد بين دولتين أو أكثر قد يتسبب في نشوء حرب

2-4-من حيث المعيار الزمني :

أ) **أزمة مفاجئة** :وهي الأزمة الغير متوقعة الحدوث

ب) **أزمة متوقعة** : وهي التي يكون متوقع حدوثها خاصة في الجانب الاقتصادي

[1] علي بن بهلول الرويلي ، إدارة الأزمات :تعريفها ،أبعادها ،أسبابها .مطبوعة قدمت في إطار الحلقة العلمية الخاصة بمنسوبي وزارة الخارجية ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ،2011ص11

ج) **أزمة طويلة الأجل** : وهي الأزمة التي يصعب حلها وتكون في فترات طويلة

2-5- من حيث الحجم :

أ)**أزمة صغيرة** : وهي أزمة عادية يسهل حلها

ب) **أزمة متوسطة** : وهي الأزمة التي تكون متوسطة الشدة

ج) **أزمة كبيرة**: وهي أزمة معقدة يصعب حلها وتأخذ وقت كبير لحلها .

وهنا نجد إن الأزمة تصنف وفق مجموعة من المعاير منها المجال ونطاق الجغرافي أي مناطق وقوع الأزمة أضافت إلى حجمها الذي تتخذه .

كما نجد تصنيف أخر لازمة يتمثل فيمايلي :

3-1-حسب شدة التأثير:

أ) **أزمة شديدة** : وهي التي يصعب التعامل معها

ب)**أزمة محدودة** :وهي التي يسهل التعامل معها

3-2- حسب المستوى:

أ)**أزمة عالمية** :تأثر على العالم

ب)**أزمة إقليمية** : تأثر على إقليم معين

ج)**أزمة محلية** :تأثر على دولة واحدة دون غيرها

د)**أزمة متكررة** :وهي التي لها مؤشرات أندار مبكرة ومتوقعة الحدوث

ه)**أزمة مفاجئة** :وهي التي تحدث دون سابق إنذار

3-3-حسب المراحل:

أ)**أزمة في مرحلة النشوء** :أي في بدايتها

ب)**أزمة في مرحلة التصعيد** :وهي المرحلة التي تبدأ فيها الأزمة بكبر

ج)**أزمة في مرحلة الاكتمال** : وهي المرحلة التي تكتمل فيها الأزمة

د)**أزمة في مرحلة الزوال** : وهي المرحلة التي تزول وتندثر فيها الأزمة

3-4- حسب الآثار الناجمة عنها :

أ)**أزمة لها أثار**: وهي الأزمة التي يكون لها نتائج

ب)**أزمة ليس لديها أثار**: وهي الأزمة التي لا ينتج عنها شيء [1]

[1] وسام صبحي ،مصباح أسليم ،سمات إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية الفلسطينية :دراسة ميدانية على وزارة المالية في غزة .رسالة ماجستير جامعة غزة 2007 ص 25

المطلب الثالث: مراحل الأزمة

تتمثل مراحل الأزمة فيما يلي :

1 **مرحلة الكمون و التكون** :وهي مرحلة التي تنضج وتظهر فيها أسباب ميلاد الأزمة وهذه المرحلة قد تطول أو تقصر حسب الظروف و الإجراءات التي تعجل أو تبطئ أو تقضي عليها قبل ميلادها

2 **مرحلة ميلاد الأزمة** :وهي المرحلة التي تظهر فيها الأزمة على سطح الأحداث، وهي المرحلة التي يتم اكتشافها ويمكن تجميدها،أو القضاء عليها دون أي خسائر مادية أو بشرية

3 **مرحلة النمو و التسارع** :نتيجة لعدم معالجة المرحلة السابقة في الوقت المناسب لذا فان الأزمة تأخذ في النمو من خلال محفزات أخرى تنمو من خلالها .

4 **مرحلة الانفجار** :وهي المرحلة التي لم يعد بالإمكان معها احتواء الأزمة، وهنا تصبح الأزمة خطيرة وتتسبب في مجموعة من الخسائر المختلفة.

5 **مرحلة النضج**: وهنا تبلغ الأزمة أقصى درجات تأثيرها وعنفها ، وقد تستقر عند ذالك المستوى لفترة قد تطول أو تقصر حسب طبيعة الأزمة وإدارتها.

6 **مرحلة الانحصار**: وهي المرحلة التي يتم فيها السيطرة على الوضع من صناع القرار

7 **مرحلة الاختفاء** : وهي مرحلة انتهاء الأزمة تماما بشكل كامل حيث تتلاشى مظاهرها وينتهي الاهتمام وحديث عنها

إن الأزمة تمر بمراحل مختلفة حسب طبيعتها فهنالك من يصعب التنبؤ بها ،في حين أن أزمات أخرى يمكن التنبؤ بها.

فهيا تبدأ بالنمو وفق مراحل متدرجة حسب شدتها إلى أن تصل إلى نضج وهي المرحلة التي يصعب السيطرة فيها على الأزمة ثم تنحسر وتبدأ في التلاشي إلى غاية الانتهاء ،منها وعدم وجود أثارها .

خصائص أزمة:

تتسم الأزمة بثلاث خصائص هي كأتي :

أ- **التهديد:** وهو الإجراء الذي يصدر من فرد أو مجموعة بالقول أو الفعل من أجل الاستجابة لمطالبهم ، وقد تكون إما تهديدا سياسيا أو عسكريا أو اقتصاديا و ثقافيا واجتماعيا نتيجة لعدم الاستجابة لمطالبهم وهذا ما يخلق أزمات .

ب- **المفاجأة :** منقسم إلى قسمين ،المفاجأة في المكان و تعني مفاجأة الطرف الأخر من حيث لا يكتسب و لا يقدر مثل قطع علاقة مع دولة .

أما المفاجأة في الزمان تتمثل في اختيار التوقيت المناسب الذي يتم فيه الإجراء بحيث يكون في الوقت الذي لا يتوقعه الطرف الأخر ، لتحقيق أهدافه .

ج- **ضيق الوقت** :تحدث الأزمة بشكل مفاجأ ولا تتيح وقتا كافيا لرد عليها و الاستجابة له وان الرد عليه يجب أن يكون سريعا للغاية لما يمثله من تهديد للمصالح القومية .[1]

[1] نصر مهنا، أنف الذكر ص247

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

تعد التنمية المحلية من الأمور البارزة و المهمة في مجتمعنا الحاضر حيث أنها تسعى إلى تحقيق نمو في شتى المجالات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و غيرها .

المطلب الأول :تعريف التنمية المحلية

قبل تطرق لتعريف التنمية المحلية لبد لنا من تعريف التنمية

فالتنمية لغة :

لفظ التنمية مشتق من نمى بمعنى الزيادة ، يقال نمى، ينمي، نميا ،ونماء،و منه نميت النار تنمية إذ ألقيت عليها حطبا وذكيتها به .[1]

فالنامي ما يزيد ،و النماء يعني أن الشيء يزيد حالا من نفسه لا بإضافة إليه.[2]

فالتنمية هي بمعنى التطور

أما اصطلاحا:

فيقصد بالتنمية الانتقال من وضع ثابت إلى وضع أخر أكثر تطور .

ولقد عرفت الأمم المتحدة في العقد الماضي التنمية :

"أنها نمو مضاف إليه التغير إليه التغير اجتماعيا و ثقافيا و اقتصاديا "

ثم قدموا تعريفا أوسع من مجرد نمو في الناتج القومي الإجمالي وشمل أهداف العدالة الاجتماعية و توفير حياة أفضل لجماهير الشعب، وتوسيع فرص العمل و الاهتمام بالتعليم والتدريب فالإنسان هو ثمرة التنمية مثلما هو بذرتها ،و هو غاية التنمية ووسيلتها .

ومن هذا التعريف نجد أن الأمم المتحدة قد عرفت التنمية على أنها ناتج الدخل القومي، إضافة إلى العدالة الاجتماعية ،و مكانة الفرد وتحقيق كل وسائل التكنولوجية الحديثة.

[1] ابن منظور ،لسان العرب ج6 ص724
[2] معجم الوسيط ، ج2 ص 956

فمفهوم التنمية يرتبط ارتباطا وثيقا بالإنسان حيث يمثل محور الأساسي لها وهو صانعها وهو من يجب أن تؤول إليه خبراتها بمعنى أن التنمية الحقة هي بالضرورة تنمية بشرية أو إنسانية .وذلك لضرورة إشراكهم في صنع القرارات في كافة المجالات و المستويات وعدم الاكتفاء بتنفيذهم لها .

ومن هذا التعريف نجد أن التنمية تتمثل في الإنسان وما يقدمه من انجازات في حياته العملية

تعريف التنمية المحلية :

تعددت التعاريف المقدمة لتنمية المحلية من طرف مجموعة مختلف من الباحثين والمفكرين العرب و الغربيين وفي هذا الصدد نجد تعريف الدكتور أحمد رشيد :"**حيث يعرفها بأنها دور السياسات و البرامج التي تتم وفق توجهات عامة لأحداث تغير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات وبتحسين نظام توزيع الدخل** "[1]

فهو يرى أن التنمية المحلية هي عبارة عن مجموعة من البرامج العامة تهدف إلى رفع مستوى المعيشي في المجتمع المحلي .

كما تعرف بأنها عملية تشجيع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية ،و الروحية أكثر غنى معتمدين في ذلك على أنفسهم ،فجوهر التنمية هو الذي يعالج بها مشكلاته .

وهنا نجد أن التنمية المحلية تعتمد على العنصر البشري المحلي الذي يقوم بعملية التنمية .

كما أنها **حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلي على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع ،وبناء على مبادرة المجتمع المحلي إن أمكن ذلك ،فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها ،واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة .**[2]

---

[1] عادل رشيد ،**دور المجتمع المدني في التنمية المحلية** .(مذكرة لنيل شهادة ماستر جامعة طاهر مولاي سعيدة 2014-2015)ص27

[2] نور الدين يوسفي ، **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر** ،جامعة بومرداس 2009-2010)ص 24

وهي أيضا عبارة عن مجموعة من العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية،و الجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والحضارية للمجتمعات المحلية ،و إدماجها في المنظومة التنمية الوطنية الشاملة ، لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى الوطني .

ومن خلال هذين التعريفين يتضح لنا :

أن التنمية المحلية تسعى لتحسين الوضع المعشي بدرجة الأولى ، إضافة إلى تنمية وطنية شاملة تمس مختلف جوانب الحياة .

ومن بين الباحثين الغربيين نجد كارول بوتم يعرف التنمية المحلية على أنها:"**ذلك الجهد لزيادة الفرص الاقتصادية وتحسين مستوى حياة الأفراد داخل المجتمع المحلي بما يساعد مواطنين ،تعريف بمشاكلهم التي تحتاج إلى قرار الجماعة وعملها بتحسين الخدمات و تطوير المشاريع .**"[1]

فهو يؤكد على وضع الاقتصادي وسعي لتطويره وفق متطلبات الحياة .

أما تايلور فهو يقول **أن مفهوم تنمية المجتمع المحلي يشير إلى مجموعة الطرق والوسائل التي يمكن من خلالها الناس الذين يعيشون في مجتمعات محلية من المشاركة والتفاعل من أجل تحسين ظروفهم و أحوالهم الاقتصادية و الاجتماعية ، و هكذا يصبحون جماعات عمل فعالة ومؤثرة في برامج التنمية الوطنية ".**[2]

ومن هذا التعريف يتضح أن التنمية المجتمع المحلي هي عبارة عن مجموعة وسائل وطرق تساهم تحسين ظروف الأفراد من جميع المجالات ،لتحقيق تنمية شاملة .

فالتنمية المحلية هي **عملية تعاون بين جهود المواطنين و الحكومة للارتقاء بمستوى التجمعات الوحدات المحلية اقتصاديا.**

[1] محمد بالخير ،**التنمية المحلية وانعكاستها الاجتماعية** .(رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2004-2005)ص 11
[2] عادل رشيد،مرجع سابق ص27

ومن خلال طرحنا لمجموعة التعاريف نستخلص أن التنمية المحلية هي عبارة عن عملية منظمة من خلال برامج سياسية عامة بهدف إشراك المواطنين المحلين في عملية التنمية ،لتحقيق التطور و التقدم ، و تحسين الوضع المعشي لسكان المحلين .

بعض المصطلحات المرتبطة بالتنمية المحلية :

يوجد مجموعة من المصطلحات المتعلقة بالتنمية المحلية وهي مرتبطة بها ارتبطا وثيقا وتشكل انسجاما فيما بينها نذكر منها :

الإدارة المحلية :

يعرفها العطار **بأنها توزيع الوظيفة الإدارة بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة أو محلية تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة ورقابتها .**[1]

كما يعرفها:" carme Madie **بأنها مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية و يكون عرضه للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية و يعتبر مكملا لأجهزة الدولة "** [2]

من خلال هذا التعريف نجد أن الإدارة المحلية عبارة عن حكم لا مركزي يتمثل في هيئات محلية منتخبة و تكون مراقبة من طرف الحكومة .

كما يرى البعض الأخر أن الإدارة المحلية ينبغي أن تتمتع بقدر محدود من السلطات والاختصاصات ثم تتطور لتصبح حكما محليا.[3]

فالإدارة المحلية : **"هي أسلوب الإدارة بمقتضاها يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي ، تتمتع بشخصية اعتبارية و يمثلها مجالس منتخبة من أبنائها لإدارة مصالحها تحت إشراف و رقابة الحكومة المركزية ."**[4]

---

[1] محمد محمود الطعانة ،**نظم الإدارة المحلية** .ملتقى عربي عمان18-20اوت 2003ص 8

[2] شويخ بن عثمان ،**دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية :دراسة حالة البلدية** (رسالة لنيل شهادة ماجستير 1011/2010 جامعة تلمسان) ص 26

[3] مصطفى الجندي ،**الإدارة المحلية و إستراتيجيتها** .قاهرة :دار النشر و المعارف ،1987 ص19

[4]الطعانة ،مرجع سابق ص 9

تعريف الجماعات المحلية :

تعرف على أنها هيئات منتخبة من أهل الوحدة المحلية إما انتخابا يشمل جميع أعضائها أو يشمل الكثير منها، إما مختارة محليا تعهد إليها الإدارة المركزية ،بالاطلاع بإدارة كل أو بعض المرافق و الشؤون المحلية و يكون لها شخصية معنوية و ذمة مالية مستقلة و أجهزتها المحلية، وتخضع للرقابة و الإشراف من السلطة المركزية .

أما في الجزائر فيطلق على الجماعات المحلية اسم البلديات و الولاية ، و تضم مجموعة سكانية معينة ، وتتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، و تحدث بموجب القانون .

كما تعرف أيضا أنها :"**وحدات إدارية محلية تتكون من مجالس منتخبة ، لها استقلالية مالية و إدارية عن السلطة المركزية لتتمكن من تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها مع بقاء حق الرقابة لسلطة المركزية .**"[1]

ومن بين خصائصها مايلي :

-الاستقلال الإداري و المالي .

-وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية .

- تتمتع الهيئات الإقليمية بالشخصية المعنوية .

- تتشكل عن طريق الانتخابات .

نستنتج أن الجماعات المحلية شكل من أشكال التنظيم المحلي ، تتمتع بالشخصية معنوية واستقلال إداري و مالي تخضع لرقابة من طرف الحكومة .

المجتمع المحلي :

قبل تطرقنا لتعريف المجتمع المحلي لابد لنا من تعريف المجتمع .

[1] يوسفي ،مرجع سابق ص 23

من هنا نجد روبر بارك يعرف المجتمع على أنه وحدة اجتماعية تجمع بين أعضائها مجموعة من المصالح المشتركة وتسود بينهم قيم عامة وشعور بالانتماء ، بدرجة التي تمكنهم من المشاركة .

فاروبرت يعرف المجتمع على أنه عبارة عن جماعات تربط بينهم مجموعة من المصالح المشتركة ،و تكون بينهم قيم و الشعور بانتماء .

أما المجتمع المحلي فيعرف **على أنه تجمع إنساني تقوم بين أعضائهم روابط الاعتماد الوظيفي المتبادل ويشغل منطقة جغرافية محددة و يستمر خلال الزمن عن طريق ثقافة مشتركة تمكن الأفراد من تطوير أنساق محددة لاتصال و الإجماع فيما بينهم كما تيسر لهم سبل التفاعل و التنظيم أوجه نشاطاتهم اليومية** .[1]

المجتمع المحلي هو إذا عبارة عن مجموعة أفراد يقيمون في منطقة جغرافية محدد ،تجمعهم عادات وتقاليد مشتركة .

خصائص التنمية المحلية :

1-الشمولية : بمعنى أن تكون شاملة لمختلف جوانب الحياة ، الصحة و التعليمة و الاقتصادية والأسرية .....الخ . و لجميع فئات المجتمع المحلي

2 -**التوازن** :بحيث تكون مجموعات البرامج التنمية المحلية متماثلة في مختلف جوانب ، دون إهمال قطاع عن الأخر .

3- **التنسيق** : أي التنسيق لمنع التداخل بين البرامج و تحديد الأدوار و توقيتها على ضوء و وضوح أهداف عملية التنمية .

4-التعاون و التفاعل الايجابي : لابد من وجود تعاون متبادل بين جميع عناصر الحياة الاجتماعية.[2]

---

[1] أمال يوسفي ،**الممارسات الثقافية في الوسط الحضري** .(أطروحة لنيل شهادة دكتوراه 2011/ 2012 جامعة تلمسان)ص 12

[2] بن غضبان فؤاد ،**التنمية المحلية ممارسون و فاعلون** .عمان :دار الصفاء للنشر و التوزيع 2005 ص41 42

وهنا نجد أن من خصائص التنمية المحلية أنها تكون شاملة لمختلف جوانب الحياة و توازنه ومتكاملة مع بعضها البعض ، وتمتاز بالتعاون بين أفراد المجتمع .

المطلب الثاني :وسائل التنمية المحلية و أهدافها

وسائل التنمية المحلية :

إن لتنمية المحلية مجموعة من الوسائل لدعمها و تحقيق مشاريع التنموية في المنطقة أهمها ما يلي :

الوسائل المالية : وتتمثل في ميزانية الممنوحة لجماعات المحلية ،وتنقسم إلى موارد مالية داخلية و موارد مالية خارجية .

أ)الموارد المالية الداخلية : شملت كل من الجباية المحلية و التمويل الذاتي ومداخيل و أملاك ، فهي تحتل مكانة هامة في المصادر المالية الخاصة بالجماعات المحلية ، حيث تمثل المصدر الأساسي لتمويل نشاطاتها في حين أنها تمثل أكبر المداخيل جماعات المحلية وهي تتمثل فيما يلي:

1- **الموارد الجبائية** :وهي الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية

2- **التمويل الذاتي** : وهو اقتطاع تقوم به الجماعات المحلية من الإيرادات التسيير لفائدة التجهيز و الاستثمار ،و يحدد نسبة الاقتطاع قرار وزاري مشترك بالنسبة لميزانية الولايات.

3- **مدا خيل الأملاك** : هي تلك الإسهامات المقدمة من الأشخاص للجماعات المحلية في مقابل الاستفادة من خدمة معينة تتمثل في تأجير العمارات و البنايات ، و حقوق الطرق و التوقف ومداخيل الحظيرة العمومية .[1]

ب-الموارد المالية الخارجية :وتتمثل فيما يلي :

1- **الصندوق المشترك لتمويل لجماعات المحلية** : يعتبر هذا الصندوق مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بالاستقلالية المالية وبالشخصية المعنوية ،وذلك بمقتضى المرسوم رقم 66/266 المؤرخ في 04/11/1986 الذي يحدد كيفية تسييره وتنظيمه ، وقد تم إنشاءه لتقليص

[1]بن غضبان ،مرجع سابق ص46

احتياجات الجماعات المحلية من الموارد المالية .ويتكون هذا الصندوق من أربعة صناديق ،وغير أن هذه الصناديق تقلصت إلى ثلاث صناديق بموجب قانون المالية لسنة 1993.[1]

2- **صندوق الضمان** : تأسس بمقتضى رقم 266 /86 ويتكلف بضمان تحصيل الجماعات المحلية لتقديراتها الجبائية وذلك مقابل مساهمتها السنوية ،كما يقوم بضمان مواجهة التخفيضات التي تقرر بموجب قوانين مالية و التي تتعلق بضرائب و رسوم ،ونشر إلى أنه رغم الدور الهام الذي لعبه هذا الصندوق في مجال تمويل الجماعات المحلية إلا انه لم يتمكن من تخطية العجز المتزايد في الميزانيات المحلية و الذي تتجاوز سنة 1994 مبلغ 3,2 مليار دينار مست أكثر من 800 ميزانية البلدية .

3- **صندوق التضامن** :يقدم هذا الصندوق مجموعة من الإعانات سنوية إلى قسم الميزانية المحلية للبلدية و الولاية ،وتهدف هذه الإعانات إلى التقليص من إختلالات المالية مابين البلديات ،حيث تمنح لجماعات المحلية الأكثر فقرا من حيث الموارد المالية وذلك على أساس حساب الهامش الفرق بين معدل النمو المحلي و معدل النمو الوطني ، كما يمنح هذا الصندوق تخصيصا استثنائية للجماعات المحلية التي تعاني من صعوبات مالية أو تتعرض لكوارث طبيعية كما يمنح اعتمادا توجه إلى المناطق الواجب ترقيتها (خاصة مناطق السهول و الجنوب الجزائري).

ولكي يتمكن الصندوق من تأدية مهامه فانه يتوفر على موارد مشتركة وأخرى خاصة وتتوزع الموارد الخاصة بالصندوق وفقا لنسب التالية :

75% تعود للبلديات

25 % تعود للولايات

4- **القروض** :لقد رخص المشروع الجزائري للجماعات المحلية إمكانية اللجوء إلى القروض البنكية قصد الحصول على تمويل المناسب وذالك بموجب المادة 146من القانون 09/08 الصادر في 07/04/1990 و المتعلق بالبلديات والواقع أن الدولة كانت قد ناشات منذ سنة 1964بنوكا عمومية تقدم قروضا لفائدة الجماعات المحلية وكان أول بنك لعب هذه المهمة هو

[1] رضوان ، سوامس تمويل الجماعات المحلية في ظل التحولات الاقتصادية في الجزائر 2017-02-04 www forum educ40 net 19:50

صندوق التوفير والاحتياط CNEPلكن بفعل تقلص الحاجة إلى التمويل الطويل الأجل لم يعد في استطاعة هذا الصندوق تأدية مهمته[1]

5 **الإعانات** : وهي سلطة مالية تملكها الدولة دون غيرها لأنها استثنائية ،و هذه السلطة كانت دائما محل تبرير ،و قد حددت الدولة رسميا وظائف لإعانات وتتمثل في دفع الجماعات المحلية للعمل في إطار الاختيارات الوطنية لتنمية وسد حاجيات الجماعة الوطنية في مجال التجهيز.

6 **الهبات و الوصايا** : تعتبر الهبات و الوصايا من الوسائل المالية المتاحة للجماعات المحلية ، ولها الإدارة الحرة في قبولها أو رفضها ،وهذا ما ينطبق أيضا على المؤسسات العمومية التابعة لهما شريطة أن لا تكون مرفقة بأعباء و شروط وتخفيضات ،و نظرا لطبيعتها خاصة كونها غير متوقعة فإنه لا تضمن تغذية الميزانية المحلية و كذا توازنها .[2]

أهداف التنمية المحلية

إن لتنمية المحلية مجموعة من الأهداف تتلخص فيما يلي :

- إشباع الحاجيات الأساسية لأفراد من خلال تلبية جميع متطلبات الحياة اليومية للمواطنين
- تحقيق الذات وتأكيد شعور بالانتماء لإنسانية وذلك بتوفير الرفاه الاقتصادي، والشعور بالاحترام المتبادل بين أفراد المجتمع ، من طرف المسؤولين
- تقليل التفاوت بين الأفراد.
- الرفع من مستوى المعيشي وهذا مطلب كل تنمية ،وذلك من خلال تنمية الموارد البشرية والمادية لزيادة الدخل القومي .
- كما أنها تهدف لتحقيق برامج مختلفة في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية مثل السكن والصحة و التعليم وحتى السياسية منها .[3]
- إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات و إشراكهم في الأعمال المراد القيام بها
- محاربة الفقر و دعم فئات الضعيفة و هشة وإدماجها في المجتمع .

[1] سوامس ،مرجع سابق ص 4
[2] بن غضبان ، مرجع سابق ص 47-48
[3] يخلف محسن ،أنف الذكر ص 47

- القضاء على البناء الغير اللائق عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه لفئات الضعيفة الدخل .
- ترقية الأنشطة الاقتصادية و جورية وتفعيلها لتتوافق معها مختلف النشاطات القطاعية .
- حشد وتتمين الموارد البشرية و الطبيعية و الأملاك المحلية و ترشيد استعمالها .

المطلب الثالث:مجالات التنمية المحلية

تشمل مجالات التنمية المحلية مختلف جوانب الحياة منها الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية و الإدارية ، وسوف نتطرق لها الواحدة تلوى الأخرى فيما يلي :

المجال الاقتصادي : ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحلات التي ينتج عنها اقتصاد يتسم بالمرونة و الاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء و المهمشون

كما يقصد بها تحريك وتنشيط الاقتصاد القومي من خلال زيادة القدرة الاقتصادية مع ضرورة استخدام كافة الموارد بهدف تشيع الاستثمار.

ومن هنا نجد أن التنمية الاقتصادية هي كل ما يخص نشاط الاقتصادي لزيادة دخل القومي من خلال الاستثمارات ودعم مشاريع المختلفة.

2 **التنمية السياسية**: تعتبر التنمية السياسية على أنها قدرة الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح وتنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه التحديات و المشاكل بأسلوب علمي واقعي . فهي تتمثل في قدرة النظام على التعامل مع بيئة الداخلية و الخارجية .

كما أنه هنالك اتجاهين رئيسيين احدهما يركز على دراسة السلوك السياسي للافراد المجتمعات الصغيرة ،بهدف الكشف عن ادوار التي تلعبها في الحياة السياسية ،ومدى تكرار هذه الأدوار ،وكيفية تأثيرها في مجريات السياسة العامة كالبحث في دور الأسرة في عملية التنشئة السياسية

وبناء الوعي السياسي للفرد وتوجهاته. أما الاتجاه الأخر فيصب اهتمامه نحو العلاقات والمتداخلة بين مختلف ميكانيزمات العملية السياسية داخل النظام السياسي ككل .[1]

التنمية الاجتماعية : وهي عبارة عن سياسات وبرامج تدعم الجانب الاجتماعي كتحسين المستوى المعيشي الفقر و الأوبئة ، و توفير مناصب شغل للمواطنين وخاصة فئة الشباب .

ومن بين أهدافها نذكر:

- تعسين المستوى المعيشي لأفراد .
- زيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة و الطبقة العاملة .
- زيادة نسبة الخبراء و الفنين و العلماء .[2]
- تعميم قيم حب المعرفة وإتقان العمل .
- تحسين مستويات التعليم و الصحة و محاربة الجهل و الأمية
- المساهمة في تحسين حياة المواطنين .

فهي هنا تمس بمختلف جوانب الاجتماعية لأفراد المجتمع المحلي ،وتحسين ظروفهم قدر المستطاع لتحقيق تنمية شاملة ، و تطور تكنولوجي وحضاري دون المساس بقيم المجتمع المحلي.

التنمية الإدارية : تعرف التنمية الإدارية على أنها عملية التي يتم بواسطتها تحسين قدرات ومهارات الأفراد المسؤولين عن الإدارة المنظمة

أي هي تطوير كل ما يتعلق بالإدارة و ذلك بتحسين قدرات و مهارات العاملين في المؤسسة

[1] السيد عبد الحليم الزيات ،**التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي** .الازايطة :دار المعارف الجامعية 2002 ص41

[2] بن عثمان شويخ ، مرجع سابق ص 132

المبحث الثالث : أزمة التنمية المحلية

تعد أزمة التنمية المحلية من أكبر المشاكل التي تعاني منها ،مختلف الدول النامية فهي تعيق مسار التنمية ،و تمس مختلف جوانبه الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية و السياسية والإدارية .

المطلب الأول :تعريف أزمة التنمية المحلية

لقد تطرقنا إلى مفهوم كل من الأزمة و التنمية المحلية ، حيث أن الأزمة هي حدث مفاجأ و غير متوقع و تكون إما واسعة أو عميق ، وتؤثر في بقاء الفرد أو المؤسسة .

أما التنمية المحلية فهي عملية تعاون بين جهود المواطنين و الحكومة المحلية لارتقاء بمستوى المعيشي لأفراد المجتمع المحلي لمنطقة ما .وبحدوث أي خلل في مسار التنموي المحلي من خلال توقف بعض المشاريع التنمية ،بسبب حدوث أزمات مالية ،أو بعض المشاكل الإدارية ، التي تعيق مسار التنمية .

ومن خلال هذه المتغيرات يمكننا تعريف أزمة التنمية المحلية كما يلي :

تعرف أزمة التنمية المحلية على أنها تأخر في إعداد مشاريع التنمية المحلية ،و ذلك بسبب سوء التسيير أو نقص في الموارد.

أو هي خلل أو فترة حرجة تتسبب في إيقاف عملية التنمية في المجتمع محلي ما .

فهي تقوم بعرقلة مسار التنموي المحلي ، باعتبار أن التنمية هي تغير حضاري وهي ترجع إلى عوامل مختلفة .[1]

أي أن أزمة التنمية المحلية هي : مجموعة مشاكل التي تتعرض لها الإدارة المحلية من خلال توقف برامج التنموية ، وذلك راجع لأسباب مختلف قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ثقافية وحتى إدارية من خلال سوء التسيير.

[1] محمد درار ، **أفاق التنمية المحلية في ولاية سعيدة** . (مذكرة لنيل شهادة ماستر جامعة طاهر مولاي سعيدة 2014-2015) ص 29

المطلب الثاني : أسباب أزمة التنمية المحلية

تعددت أسباب أزمة التنمية المحلية في مختلف جوانب الحياة منها الاقتصادية والاجتماعية ،و الثقافية وحتى السياسية ،والتي تمس أفراد المجتمع و تؤثر في وضعه الاجتماعي وتتسبب في مجموعة من عراقيل مختلفة تتمثل أبرزها في :

أسباب ثقافية و الاجتماعية :

يعتبر الجانب الثقافي لدى أفراد من أهم سمات المجتمع فهو من أسباب الرئيسية في فشل التنمية المحلية ، وغالبا ما يكون سبب فشل المشاريع في المجتمعات المحلية راجع إلى جهل الباحثين لثقافة و خصوصية ذلك المجتمع المحلي ، فليس من الضروري نجاح مشروع في منطقة ما أن ينجح في جميع المناطق ، و ذلك راجع إلى الاختلاف في التركيبة الاجتماعية ، والعادات و التقاليد وقيم الخاصة بكل مجتمع ، و مثالنا على ذلك المجتمع الغربي و المجتمع الإسلامي العربي ، فالدين أيضا يلعب دورا كبيرا في إنشاء ثقافته اجتماعية و زرع القيم المحافظ خلافا على ما هو موجود في المجتمع الغربي الأجنبي .

فبعض المشاريع ممكن أن تنجح في المجتمع الغربي وتفشل في المجتمع العربي أو تؤدي إلى اختلاف كبير في هيكلة المجتمع العربي ، إضافتا لعدم تقبل بعض الأفكار و المعتقدات المنافية للمجتمع العربي .

أم الاجتماعية فتتمثل في :

- غياب القادة الإداريين الأكفاء الذين يساهمون في خلق الاستثمار و الابتكار و الإبداع في مختلف المجالات خاصة المجال الاقتصادي .
- انخفاض المستوى المعيشي لأفراد المجتمع .
- صعوبة التأقلم مع المستجدات التنموية مثل الانتقال من مجتمع يمتاز بالركود إلى مجتمع نام اقتصاديا [1]

[1] عبد الحق معمري ،**تنمية الادارة المحلية ومعوقاتها في الجزائر :دراسة حالة بلدية سيدي خويلد بولاية ورقلة** (رسالة لنيل شهادة الماجستير جامعة قاصدي مرباحو رقلة 2014-2015)ص 22

الأسباب السياسية :

تعتبر العوامل السياسية من أسباب الرئيسية في أزمة التنمية المحلية ونذكر منها ما يلي :

- تفتقر معظم المجتمعات المحلية من المناخ الديمقراطي السليم مع ضعف المشاركة السياسية لأفرادها بسبب ضعف مستوى أعضاء المجالس المنتخبة .

ففي بعض الأحيان يكون الاختيار الغير صائب للمسؤولين القياديين يؤدي إلى أزمة ،وذلك راجع إلى التسيير غير العقلاني في فشل المشاريع التنموية للمجتمع المحلي

ظاهرة المحسوبية ،و الروابط التقليدية القبلية في عملية اتخاذ القرار في المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية .

كالاختيار على أساس العشيرة و القبيلة ،ودعم أقارب وتنمية تلك المنطقة دون غيرها أي عدم التساوي وهذا ما يؤدي إلى أزمة تنموية محلية .

تميز المجتمعات المحلية بتغير السريع و الفجائي و جدري و عدم الاستقرار السياسي نتيجة لغياب المشاركة الفعلية ،الشيء الذي يتسبب في خلق أزمة تنموية محلية .

الانسداد الحاصل في معظم المجالس الشعبية المحلية نتيجة الصراعات الحزبية الضيقة .

أما فريل هدري :فانه يحدد بعض مظاهر الرئيسية لسياسة التي تحكم عملية التنمية في الدول النامية و التي تعكس حتما على سير عملية التنمية المحلية في المجتمعات المحلية لهذه الدول ومن بين هذه المظاهر ما يلي :

- الإيمان بإيديولوجية تنموية كمصدر لأهداف السياسية الأساسية .
- الاعتماد إلى درجة كبيرة على القطاع السياسي لتحقيق الأهداف المرجوة في المجتمع .
- عدم وجود استقرار سياسي .
- قيادة نخبة عصرية يصاحبها هوة سياسية بين الحاكمين و المحكومين .
- عدم وجود توازن في النمو المؤسسات السياسية .[1]

[1] فريل هنري ،الإدارة العامة منظور مقارن (تر:محمد قاسم القرويوتي)الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ص 168

وهنا نجد فريل هنري يرجع أسباب أزمة التنمية المحلية إلى مجموعة من العوامل المختلف ذات طابع سياسي ،تتمثل في فجوة كبير بين المؤسسات السياسية و التركيز على الجانب السياسي لتحقيق الأهداف التنموية للمجتمع المحلي

الأسباب الاقتصادية :

تتمثل الأسباب الاقتصادية لازمة التنمية المحلية في المشاريع ذات الطابع الاقتصادي المنتج المحلي فنجد الاقتصاد الريعي الذي يتميز بوجود موارد مالية مهمة خارجية و غير مرتبطة بالإنتاج ، قد تؤدي إلى عدم التحكم فيها من خلال حدوث سلوكيات ريعية غير مشجعة للإنتاج المحلي ، فالرهان السياسي و الاقتصاد الوطني لا يتمثل في السعي نحو تحقيق الفعالية الإنتاجية بقدر ما يسعى إلى التحكم في رقابة الريع و في كيفية توزيعه .[1]

الارتكاز الكلي على الاقتصاد الريعي و تهميش القطاعات الأخر كالصناعة و الفلاحة والسياحة بمختلف أنواعها ، فجزائر تمثل موقع استراتيجي من مختلف الجوانب فهي تمتلك أراضي فلاحيه متنوعة لمختلف منتجات الزراعية ،إضافتا إلى الموارد المائية ومناظر الخلاب في مختلف ولايات الوطن الساحلية و الوسط و الجنوبية .

كما أن الاعتماد على الموارد النفطية و انخفاض أسعار البترول تتسبب في خلق أزمة، تتصدرها الدول التي تعتمد ميزانيتها على النفط بنسبة كبيرة ،و لا تملك وفرات مالية قادرة، أن تمتص صدمة هذا الانخفاض خاصة على المدى المتوسط ،و يعتبر الاقتصاد الجزائري من أكبر الخصرين لاعتماده شبه الكامل على عوائد المحروقات .[2]

كما يعاني الاقتصاد الجزائري من اعتماد المفرط على قطاع المحروقات ،اذ يتوقف النمو الاقتصادي على مستوى النمو المسجل في هذا القطاع ، الأمر الذي ينعكس سلبا على الاستقرار الاقتصادي نظرا لارتباط قطاع المحروقات بالأسواق الخارجية و لضعف مساهمته في تقليص معدلات البطالة .[3]

---

[1] بن حسين ناجي ،التنمية المستدامة في الجزائر :حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد.**مجلة الاقتصاد و المجتمع** العدد5 2008 ص 21

[2] فريد راهم ،نبيل بوركاب ،**انهيار النفط :أسباب و نتائج** .المؤتمر الأول :الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية ،الورشة 1جامعة سطيف 2015 ص 1

[3] بن حسين ،مرجع سابق ص 35

إن انخفاض في نسبة الدخل القومي للدولة يؤثر على مجموعة المشاريع التنموية ،التي تخدم مختلف جوانب المجتمع وتحسن من وضعه المعيشي ،و ترفع من قدراته .

الأسباب الإدارية :

من بين الأسباب الإدارية التي تتسبب في خلق أزمة تنموية محلية هي :

- توتر العلاقات بين القيادات المحلية و الأفراد و عدم تنفيذهم لوعودها ، و تحقيق مصالحها على حساب اهتمامهم بمصلحة العامة لأفراد المحلين .

وهذا راجع إلى المجالس المنتخبة تكون من أولوياتها تحقيق مصالحها الشخصية ،دون الوفاء بالوعود التي قطعتها قبل استلامها لمناصب الحكم .وذلك نتيجة للاختيار غير الصائب للقادة .

- إضافة إلى الروتين و البطء في انجاز المشاريع ، و انتشار اللامبالاة ،و السيطرة المصالح الشخصية على علاقات عمل .

تأخر المشاريع وذلك راجع إلى سوء التسيير أو ضعف الأداء التنفيذي للوحدات الحكومية

- هجرة الأدمغة خاصة التي لها مهارات في القطاعات الإنتاجية .

إضافتا إلى نقص الإمكانيات الفنية و التكنولوجية ،وعدم وجود الوعي و الإدراك كامل لمفهوم عملية التنمية الإدارية .

- انعدام التنسيق والتوجيه بين أجهزة الإدارية خاصة في تسيير العمليات الإدارية ، الأمر الذي يؤدي إلى وجود ازدواجية و عدم الوضوح الأنشطة و العمليات الإدارية .
- الترهل الإداري وتعقيد الإجراءات الإدارية من خلال كثرة الإجراءات ، الأمر الذي يتطلب توفر عدد كبير من الموظفين .
- مشاكل القيادة الإدارية خاصة فيما يتعلق بالاختيار العشوائي و القائم على أساس اجتماعي و مقصور في الوعي التخطيطي لعملية اتخاذ القرار.[1]

[1] معمري ،مرجع سابق ص 22

المطلب الثالث: أبعاد أزمة التنمية المحلية

تتميز أزمة التنمية المحلية بمجموعة من الأبعاد المختلف بحكم أنها تتمشى مع مختلف المجالات المجتمع المحلي ،والتي تتمثل في الجوانب التالية :

البعد السياسي :

تقوم الدول و الجماعات المحلية بإعداد وتنفيذ القرارات التنموي المحلي ،ورغم التطور الذي عرفته الجماعات المحلية من حيث دورها الوظيفي التي تقدمه للمجتمع المحلي ،إلا انها تتسبب في مجموعة من أزمات التنموية التي غالبا ما تتمثل في فشل إنجاز المشاريع التنموية ، أو عدم تحقيقها كما ينبغي وهذا ما يؤثر على المجتمع المحلي و يؤدي إلى احتقان بين الشرائح المجتمع ، من ما يدفعها إلى الاحتجاجات و العصيان المدني في حالات عدة :خاصة فيما يتعلق بانجاز الهياكل القاعدية كإصلاح الطرقات و النظافة العمومية و إنشاء المدرسة في منطق منعزلة،إذ من الملاحظ أن مثل هذه المشاريع تتطلب تمويل كبير لا يقدر عليها إلا الدولة ،لكن تحمل التكلفة تلك المشاريع لا يكون دائما بنفس المساواة ،حيث تظهر لا عدالة في توظيف المشاريع التنموية بين وحدات الإقليمية و الجهات ، بالإضافة إلى حالة لا توازن في انجاز المشاريع التنموية على المستوى الجماعات المحلية .

كما ينبغي الإشارة إلى أن أحيان قد يكون لمشكلات السياسية انعكاسا سلبيا على التنمية المحلية ، إذ أنه بالرغم من مبدأ التعددية الحزبية التي اعتبرت مكسبا سياسيا في الجزائر منذ دستور 1989 فان الواقع العملي على مستوى الجماعات المحلية ،أكد في العديد من المرات بأن الصراع الحزبي بين المنتخبين المحلين أدى إلى انسداد في العمل المجالس الشعبية المحلية لاسيما البلدية منها مما يصبح يشكل عائقا وكابحا لتنمية المحلية ، كما ان هنالك محلين من يغلب عليهم المصلحة الحزبية الضيقة وولايته لعصبيته التي انتخابيته على حساب مصلحة سكان البلدية .

البعد الاقتصادي :

أن التنمية المحلية تركز على الاقتصاد المحلي فهو يعطيها دفعا كبيرا ، فهي تأثر و تتأثر به، فهو يعتبر عجلة أو محرك الأساسي لتنمية .

برغم من مجهودات التي يقوم بها الدولة في إطار خلق اقتصاد محلي لتنمية المجتمع ، فهي تركز على المناطق الحضرية الكبرى ذات مواقع استراتيجي دون مراعاة المناطق الداخلية ،وخاصة الجنوبية وهذا ما يخلق أزمة تتمثل في فورقات بين وحدات الدولة وما ينجر عنه من النزوح السكاني نحو المناطق الحضرية ، فنجد المدن الشمالية تعاني من الاكتظاظ السكاني والتلوث البيئي ،و البيوت القصديرية و تزايد نسبة البطالين و هذا في حد ذاته أزمة , وإن لم تجد حلول لها فقد تتطور و تتضخم ويصعب حلها .

فيجب أن تكون برامج التنمية المحلية الاقتصادية حسب إقليم و معاييره ، فهنالك ولايات تمتاز بطابع سياحي و أخرى صناعي ، و طابع فلاحي ولذلك إن من الضروري مراعاة المناخ و العمل على إنشاء مشاريع مناسبة لكل مجتمع محلي .[1]

البعد الاجتماعي :

لا ينحصر المجتمع المحلي في كونه بقعة جغرافية و علاقات اقتصادية ، إما هو كيان جماهيري تشكله جماعة أشخاص يتقاسمون نفس العادات و التقاليد ويتفاعلون فيما بينها من أجل تحسين شروط حياتهم و معيشتهم ،و بالتالي تصبح مشاركتهم في إدارة شؤونهم المحلية أمر يفرض نفسه .

ومن هنا نجد أن للمجتمع المدني دور فعال في تحقيق التنمية و هو أكثر العناصر المأثرة بها خاصة أنه يمثل مجتمع الذي يعيش فيه ،فالأزمة التنمية تمسه بالدرجة الأولى و هو قد يكون متسبب فيها ، من خلال سوء التسيير.[2]

رغم تعدد مفاهيم التنمية المحلية ،إلا أنها في نهاية المطاف تمثل ضرب من ضروب التحول و مجالات التغير في المجتمع فالتنمية عملية إنسانية واعية تستلزم :

أن تكون تحول إنسانيا فعال من خلال مشاركة إدارية واعية لأفراد المجتمع و إيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها .

[1] بن عثمان شويخ ، مرجع سابق ص 140

[2] عبد القادر حسين ،**الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية** .(رسالة ماجستير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2011- 2012) ص 40

يتمثل الشط الأساسي في حضور الإنسان مشاركته الواعية الحرة في ظاهرة التقدم والتغير ،بوجود فكر مستقر ثابت في المجتمع .

لن يتحقق وجود فكر مستقر و فاعل ، بكونه تيارا متجددا و حيا في المجتمع ،إلا في إطار الحرية. وعليه فان غياب الحرية يحول الفرد مجرد بيدق تحركه رغباته.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية لأزمة التنمية المحلية لولاية سعيدة .

تعرف ولاية سعيدة بمناطقها الخلابة ،حيث تعتبر بوابة الصحراء تتميز كغيرها من ولاية الوطن بطابع الفلاحي الرعوي و مياه العذبة ومساحتها الشاسعة ، غير أنها تفتقر لمعاير التنمية الشاملة وتعاني من مجموعة من المشاكل التنموية تمس مختلف القطاعات .

وبما أن نجاح التنمية المحلية الشاملة يرتبط بمدى وجود وسائل المادية و الاقتصادية المزودة بها جماعات المحلية والتي تعتبر أداة التي تسمح لها بتطبيق اختصاصاتها بكل حرية ،وذلك من خلال تجسيد مشاريع التنموية المحلية .

بما أن البلدية هي الوحدة الأساسية لحكم الإدارة المحلية في الجزائر وتمثل حلقة الوصل بين المواطنين المحلين و الإدارة المركزية ، خاصة فيما يتعلق بتطبيق البرامج و المشاريع التنموية التي تخدم المواطنين وتسعى إلى تلبية متطلبات الحياة اليومية .

وبرغم كل ما تقدمه من خدمات إلا أنها تعاني من عجز واضح في تحقيق التنمية المحلية، و ذلك يرجع لعدة أسباب سنوضحها من خلال هذا الفصل بطرح واقع التنمية المحلية لولاية سعيدة ،وعرض بعض المشاكل التي تعاني منها الولاية ونخلص بإعطاء مجموعة من الحلول التي يمكن من خلالها تدارك هذه المشاكل التي تسببت في خلق أزمة التنمية المحلية في ولاية ، رغم كل ما تملكه من إمكانيات تخولها من تحقيق تنمية محلية و دعم الاقتصاد الوطني.

الخريطة الإدارية لولاية سعيدة

الدائرة	البلدية
سعيدة	سعيدة
أولاد براهيم	أولاد براهيم – تيرسين – عين السلطان
المحمدية	المحمدية – عين السخونة – المعمورة
سيدي بوبكر	أولاد خلد – سيدي أحمد – سيدي بوبكر – هونت
عين الحجر	سيدي أحمد – عين الحجر – مولاي العربي
يوب	يوب – حوري تابت

المبحث الأول : بطاقة فنية لولاية سعيدة

تعرف ولاية سعيدة بثراتها عريق و ثري الذي يعكس المراحل التاريخية التي مرت بها، من حضارات و شعوب و ما خلقته من أثار ،و عادات و تقاليد توارثها سكانها .

المطلب الأول : تعريف ولاية سعيدة

- **الموقع الجغرافي** : تقع ولاية سعيدة في الجهة الغربية من الوطن، يحدها شمالا ولاية معسكر و من الشمال الغربي ولاية سيدي بلعباس ،و من الجنوب ولاية البيض ، و من الشرق ولاية تيارت .

تبلغ مساحتها 6765.40كلم 2

كما يبلغ عدد سكانها 350.766 نسمة نهاية 2011 بكثافة سكانية قدرها 51.58 ن / كلم^2، يتمركز معظمهم بمدينة سعيدة المركز ، بينما يعتبر المجتمع السعيدي مجتمعا شابا على العموم إذ تمثل نسبة ما دون 25 سنة 62.4 من مجموع السكان .

تحتوي الولاية على 06 دوائر موزعة إقليميا على تراب الولاية و 16 بلدية. كما هو موضح في الخريطة .[1]

لمحة تاريخية عن ولاية سعيدة :

لقد مرت ولاية سعيدة بمراحل تاريخية و ابتداء من عهد المماليك البربرية حيث كانت جزء من المملكة النومدية الغربية أي مملكة سيفاقس (230-202ق.م)

إضافة للفترة الرومانية حيث عرفت بكونها جزء من مملكة يوبا الثاني (25 ق.23م) المعروفة بموريتانيا القيصرية .

و كذا مرحلة الفتوحات الإسلامية العربية ، مرت كغيرها من مناطق المغرب العربي بهذه المرحلة انطلاقا من عهد الولاة إلى غاية نشأة الدول ، حيث بعد الفتح الإسلامي في القرن الثاني الهجري، الموافق لثامن من الميلادي احتلت سعيدة مكانتها كأحد مقاطعات الدولة الرستمية التي اتخذت تيهرت عاصمة لها.

[1] توفيق بوزناشة ، **دليل الجمهورية** .الجزائر :ناكسون تي قي ج2 2015 ص 196

كما أسس الأمير عبد الرحمان بن أودموت بن سنان إمارة بين مسرة بضاحية سعيدة المعروفة بأوزكي أو أزقي و في أواخر القرن السادس الهجري الموافق لثاني عشر الميلادي عرفت المنطقة حدثا هاما في تمركز قبائل بني هلال بكل ما يحمله من أبعاد على الصعيد الديمغرافي و إثراء النظم المجتمعية من تقاليد و عادات و أهم ما رتب عن هذا التواجد انتشار اللغة العربية .

أما في عهد الدولة الزيانية (749-909 هـ/1337-1511م) تميزت المنطقة بميزتين أساسيتين :

أولا: كانت إمارة الدولة الزيانية و ذلك أيام السلطان الزياني أبي حمو موسى الأول.

ثانيا: كانت ضمن الحواضر و البلديات التي لجأ إليها السلطان الزياني أبو حمو الثاني بعد سقوط عاصمته تلمسان على يد السلطان عبد العزيز المريني .

و في فترة العهد العثماني بعد ظهور الأتراك بالجزائر سنة 919هـ/1513م أصبحت المنطقة كبقية مناطق لغرب الجزائري تابعة لبايلك الغرب التي انتقلت عاصمته من مازونة إلى معسكر ثم إلى وهران بعد تحريرها نهائيا من الاسبان سنة 1206هـ/1792م.

أما في فترة الاحتلال الفرنسي فقد اتخذ الأمير عبد القادر من سعيدة قاعدة عسكرية خلفية مباشرة بعد بداية تغلغل القوات الفرنسية بمعسكر سنة 1835 م ، حيث شيد بها قلعة وادي سعيدة التي ضمت مصنعا للأسلحة و مستودعا لتخزين القمح و الحديد خلال1836 و قد عرفت مجموعة من المعارك بين سكان المنطقة و الاستعمار الفرنسي .

و خلال ثورة التحريرية في نوفمبر 1954 كانت منطقة سعيدة جزء ممن الولاية الخامسة التاريخية خلال الثورة على امتداد سنواتها ، حيث قدمت العديد ممن الشهداء، المجاهدين و عرفت العديد من المعارك وقعت ، بجبل اللوكد ، العماير، أولاد علي، قرسط،، مرقب ، السبع ، بلمناور، هونت ...

أما السجون مراكز التعذيب فمنها لاردود المصالح الإدارية المتخصصة بحي البرج حاليا وبالموقع الحالي لمسجد المذاهب الأربعة ، مخيم السروسور ، مقر شرطة الاستعلامات بشارع ميشال، جيدة مزرعة بايلي ، ديكولا، تامسنة ،و أخيرا مصالح المكتب الثاني بأهم ضواحي السكنسة خارج المدينة كما ورد في السجل الذهبي لولاية سعيدة .[1]

[1] بوزناشة ، نفس المرجع ص196

المطلب الثاني : تعريف البلدية

تعرف المادة الأولى من قانون البلدية رقم 11/ 10 المؤرخ في 2011/06/22 " **البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة و تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون** " [1]

ومن هذا التعريف يتضح لنا أن البلدية عبارة عن جماعات إقليمية تتميز بالشخصية المعنوية واستقلال مالي.

كما تعرف أيضا : " **البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية ،و مكان للممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية** " [2]

أي أن البلدية هي القاعدة الإقليمية تمثل الحكم اللامركزية و تمارس فيها المواطنة .

كما تمارس البلدية صلاحياتها في كل مجالات المخولة لها بموجب القانون ،و تساهم مع الدولة في إدارة و تهيئة الإقليم و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه.

ومن هنا نجد إن البلدية هي كيان إقليمي مستقل عن الدولة من حيث حكم المحلي تتمتع بشخصية معنوية و تساهم في عملية التنمية المحلية في مختلف مجالات المجتمع المحلي .

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 10/11 مؤرخ في 22 /06 /2011 المتعلق بالبلدية ، الجريدة الرسمية ،العدد 37 ،الصادر يوم 03 /07/ 2011 ، المادة الأولى

[2] قانون البلدية 11 /10 ، مادة2

الهيكـــــل التنظيمـــــي لبلديـــــة سعـــيـــــدة

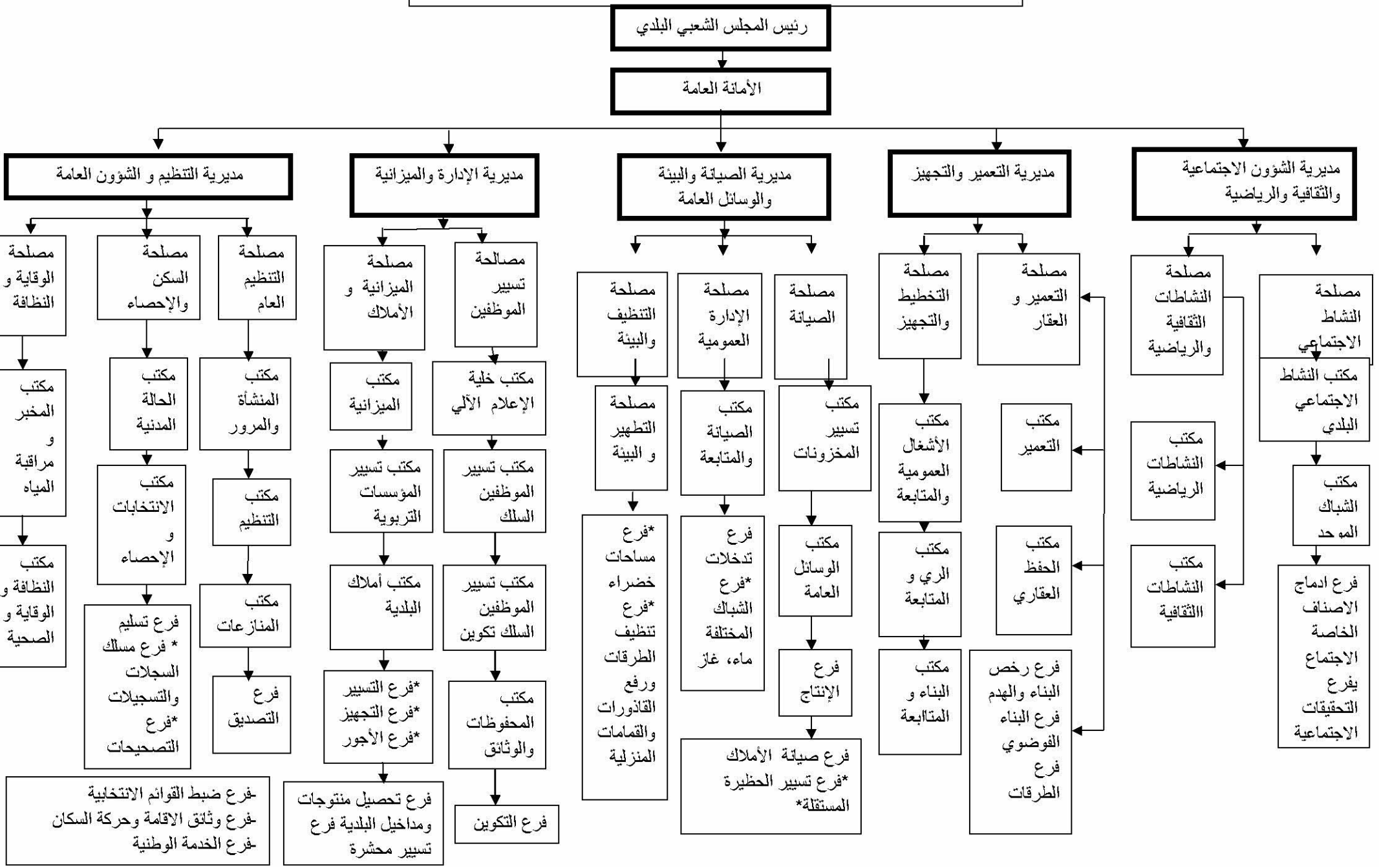

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي

تشتمل البلدية على مجموعة من الهيئات المحلية تعمل في سلسلة مترابطة كل في اختصاصاه و مسؤوليته لتحقيق التنمية المحلية وكل المستلزمات الإدارية للمجتمع المحلي.

1- رئيس المجلس الشعبي البلدي :

يعتبر المجلس الشعبي البلدي احد الهيئات المحلية المكلفة بإدارة البلدية إلى جانب هيئة تنفيذيه يترأسها رئيسه وهو جهاز للمداولة يتشكل من نواب ينتخبهم المواطنون المحليين ، يتراوح عددهم بين 7 و 33 عضو على حسب الكثافة السكانية لكل بلدية .[1]

يجتمع المجلس في دورته العادية كل شهرين على أن لا يتعدى مدة كل دورة خمسة أيام، ودورات استثنائية بطلب من رئيسه أو ثلثي أعضائه أو بطلب من الوالي .

حيث يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي الدولة على مستوى البلدية ، و بهذه الصفة فهو يكلف على الخصوص بالسهر على احترام و تطبيق التشريع و التنظيم المعمول به .

أما رئيس المجلس الشعبي البلدي فيمثل الهيئة الثانية في البلدية ، يتم تعينه ضمن أسماء القائمة التي نالت أغلبية المقاعد ،و ينصب في مدة ثمانية أيام التي تلي تاريخ الإعلان عن نتائج الانتخابات ، لمدة خمسة سنوات .كم انه يشترط في سحب الثقة من رئيس المجلس توفر نصاب موافقة 2/3 أعضاء نفس المجلس عن طريق الاقتراع العلني .كم يعرف بازدواجية الوظيفة ، فهو يتصرف في بعض الأحيان كممثل للبلدية ،و أحيانا أخرى باسم الدولة .

كما تنص المادة 82من قانون البلدية 10/11 :يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي باسم البلدية ،بجميع التصرفات الخاصة بالمحافظة على أملاك الدولة و الحقوق المكونة للممتلكات البلدية و إدارتها ،و يجب عليه ،على وجه الخصوص القيام[2] بما يلي :

- التقاضي باسم البلدية و لحسابها .
- إدارة مداخيل البلدية و الأمر بصرف نفقات و متابعة تطور المالية البلدية .
- إبرام عقود اقتناء الأملاك و المعاملات و صفقات و الإيجارات و قبول الهبات و الوصايا .
- القيام بمنقصات أشغال البلدية و مراقبة حسن تنفيذها .

---

[1] جمال زيدان ،**إدارة التنمية المحلية في الجزائر** .الجزائر :دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ،2004 ص 97

[2] قانون البلدية رقم 10/11

- ممارسة كل حقوق على الأملاك العقارية و المنقولة التي تملكها البلدية ، بما في ذلك حق الشفعة .
- السهر على المحافظة على الأرشيف .
- اتخاذ المبادرات لتطوير مداخيل البلدية .
- اتخاذ التدابير المتعلقة بشبكة الطرق البلدية .

الأمانة العامة

و يتولى تسيرها أمين العام للبلدية يعتبر الركيزة الأساسية و المساعد المباشر لرئيس البلدية، كما يتم تحديد حقوق الأمين العام للبلدية و واجباته عن طريق التنظيم حيث يتولى الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي ما يلي :

- ضمان تحضير اجتماعات المجلس الشعبي البلدي .
- تنشيط و تنسيق سير المصالح الإدارية و التقنية البلدي .
- ضمان تنفيذ القرارات ذات الصلة بتطبيق المداولات المتضمنة الهيكل التنظيمي و مخطط تسيير المستخدمين المنصوص عليها في المادة 126 [1] المتمثلة في :
- الهيكل التنظيمي و مخطط تسيير المستخدمين
- تنظيم مصلحة الحالة المدنية و سيرها نو حماية كل العقود والسجلات الخاصة بها والحفاظ عليها .
- مسك بطاقية الناخبين و تسيرها .
- إحصاء المواطنين ، حسب شرائح السن ، المولدين في البلدية أو المقيمين بها في إطار تسيير بطاقية الخدمة الوطنية .
- النشاط الاجتماعي ، النشاط الثقافي و الرياضي ن تسيير الميزانية و المالية .
- مسك سجل جرد الأملاك العقارية البلدية و سجل جرد الأملاك المنقولة .
- تسيير مستخدمي البلدية و تسييرها
- أرشيف البلدية
- الشؤون القانونية و المنازعات
- تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم .

[1] المادة 126 من قانون البلدية رقم 11/10

يتلقى التفويض بالإمضاء من رئيس المجلس الشعبي البلدي قصد الإمضاء على كافة الوثائق المتعلقة بالتسيير الإداري و التقني للبلدية باستثناء القرارات .

إذا فالأمين العام يعتبر بمثابة نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي ، و يوكل له مجموعة من المهام وفق قانون البلدية ، فهو بذلك يتولى مجموعة من المهام الموكلة إليه .

و كذا يوجد مجموعة من المكاتب المتفرعة عنه التي تقوم بإعمال مختلفة تكون في خدمة المواطنين بالدرجة الأولى ، و تحقيق تنمية محلية و هي كما يلي :

مديرية الشؤون الاجتماعية و الثقافية و الرياضية :

أ- **مصلحة النشاط الاجتماعي** : و تهتم بحصر الفئات الاجتماعية المحرومة و الهشة و المعوزة و تنظيم التكفل بها في إطار السياسات العمومية الوطنية المقررة في مجال التضامن و الحماية الاجتماعية و يتولى :

- متابعة ملف الشبكة الاجتماعية
- العمل و التنسيق مع الجهات المختصة في مجال الشغل
- إنشاء و متابعة ورشات النشاطات ذات منفعة عامة
- إحصاء المستنفدين من منحة التضامنية الجزافية
- إعداد البطاقات المتعلقة بالمستفيدين من نظام الشبكة الاجتماعية .
- إحصاء الفئات الاجتماعية محتاجة .[1]
- إحصاء البطالين .

هذه المهام مقسمة على مجموعة المكاتب التالية :

- مكتب النشاط ألاجتماعي البلدي يضم10 موظفين
- مكتب الشباك الموحد يضم أربعة موظفين

فرع إدماج الأصناف الخاصة يتكون عدد موظفين من 10 موظفين.

فرع التمهين يتكون من موظفين

تكون مستوياتهم الدراسية بين الأولى ثانوي و الثالثة ثانوي وجامعي حسب رتبة أو المنصب .

ب- مصلحة النشاطات الثقافية و الرياضية :

تقوم بتقديم مساعدتها لهياكل و الأجهزة المكلفة بالشباب و الثقافة و الرياضة و التسلية وتتولى مهام التالية :

[1] الهيكل التنظيمي لبلدية سعيدة

- إحصاء المعالم التاريخية و الأثرية و السهر على حمايتها .
- تسيير مكتبات.
- إحصاء و ضبط مختلف الجمعيات

- مقسمة إلى مكتبين هما :
- مكتب النشاطات الرياضية و يتكون من موظفين
- مكتب النشاطات الثقافية يتكون من موظفين .

مديرية التعمير و التجهيز :

تتكفل مديرية التعمير و التجهيز بمنح رخص البناء و رخص الهدم و رخص التجزئة ورخص التهيئة بالتنسيق مع مصلحة التنظيم و الشؤون العامة .

و تتفرع مديرية التعمير و التجهيز إلى مصلحتين هما :

أ- **مصلحة التعمير و العقار :** و تتكلف بمنح رخص البناء و هدم و التجزئة و التهيئة .

مراقبة بطاقة المشاريع للمخطط الرئيسي للتهيئة و التعمير و مخططات شغل الأراضي .

تسليم شهادات المطابقة و شهادات تقدم نسبة الأشغال .

حفظ جميع التصاميم و البنايات المتعلقة بالجانب التقني .

-القيام بانجاز جميع الأعمال التقنية .

- مراقبة عمليات انجاز المشاريع و برامج.
- متابعة وضعيات المقاولين حائزين على صفقات .
- إنذار المقاولين للوفاء بالتزاماتهم

و يتكون من مجموعة مكاتب[1] هي :

- مكتب التعمير.
- مكتب الحفظ العقاري

-فرع الرخص البناء و الهدم ،و فرع البناء الفوضوي، فرع الطرقات

ب- مصلحة التخطيط والتجهيز:

تقوم بالمهام التالية :

- تنفيذ مشاريع البلدية و انجازها
- تأطير الفرقة التقنية المكلفة بالانجاز.

[1] الهيكل التنظيمي لبلدية سعيدة

-تولي الترميمات الضرورية على جميع ممتلكات البلدية.

-مباشرة جميع عمليات صيانة الشبكات (الطرق ن التطهير، المياه، الأرصفة) .

-مباشرة جميع عمليات صيانة الوسائل من عتاد و آليات التمويل بقطع الغيار

-مسك سجل المخزونات .

-السهر على حسن استعمال العتاد .

-مراجعة خروج المركبات بالتنسيق مع المصالح المعنية.

و يتكون من مجموعة من المكاتب و هي :

- مكتب الأشغال العمومية والمتابعة .

- مكتب الري و المتابعة .

- مكتب البناء و المتابعة

مديرية الصيانة :

و تتفرع إلى مكتب تسيير المخزونات و مكتب الوسائل العامة

- فرع الإنتاج ، فرع الصيانة الأملاك

-فرع تسيير حظيرة المتنقلة

ب- مصلحة الإنارة العمومية : و تتكون من مكتب الصيانة و المتابعة

- فرع تدخلات و فرع الشباك المختلفة (ماء ، غاز)

ج- مصلحة التنظيف و البيئة و تتكون ممن مصلحتين

- مصلحة التطهير و البيئة

مصلحة مساحات خضراء، و فرع تنظيف الطرقات و رفع القادروات و القمامة المنزلية و يضم اكبر عدد من الموظفين .

مديرية الإدارة و الميزانية :

تقوم هذه الإدارة بمجموع من المهام هي :

- إعداد الميزانيات و الحسابات .

-متابعة تنفيذ الميزانيات .

-حساب أجور و مرتبات المستخدمين .

-إعداد حولات التحصيل و الدفع .

-مسك دفاتر الالتزامات و النفقات و المداخيل .

-تحضير الوضعية المالية للبرامج .

-تسديد النفقات القانونية .

-تسيير الحياة المهنية للمستخدمين.

-مسك جدول العتاد ومخطط السنوي لتسير الموارد البشرية .

-السهر على التكوين المتواصل للمستخدمين بما في ذلك تنظيم دورات في الإعلام الآلي لتحسين الأداء لخدماتي لأعوان الإدارة .

-العقود و الصفقات العمومية.

-ممتلكات البلدية .

-المحشر البلدي

تتكون من مجموع من المكاتب مقسمة على النحو التالي :

مصلحة تسيير المواطنين و تتكون من :

-مكتب خلية الإعلام الآلي

-مكتب تسيير الموظفين .

-مكتب تسيير موظفي السلك التكويني .

-مكتب المحفوظات و الوثائق

-فرع التكوين

أما المصلحة الثانية فهي مصلحة الميزانية و الأملاك و تتكون من :

- مكتب الميزانية

-مكتب تسيير المؤسسات التربوية

-مكتب أملاك البلدية

-فرع التسيير، و فرع التجهيز ،و فرع الأجور

-فرع تحصيل منتوجات و مداخيل البلدية

- فرع تسيير محشرة

-مديرية التنظيم و الشؤون العامة :

تتكون من ثلاث مصالح و هي :

1- **مصلحة التنظيم العام:** و تتولى المهام التالية :

-إعداد الوثائق المتعلقة ببطاقة التعريف الوطنية

- إحصاء كل الأصناف التجارية و المؤسسات التجارية المتواجدة على تراب البلدية

-ضبط و متابعة على سجلات التجارية و الحرفية

-متابعة حركة المواطنين (الإقامة)

-التكفل بالتنظيم العام

و تتكون من مجموعة من المكاتب و هي :

مكتب الإشارة و المرورن مكتب التنظيم و مكتب المنازعات

فرع الصديق .

2- **مصلحة السكن و الإحصاء** : و تتكون من

مكتب الحالة المدنية ، مكتب الانتخابات و الإحصاء ، فرع تسليم و مسك سجلات والتسجيلات و فرع التصحيحات .[1]

3- **مصلحة الوقاية و النظافة** : و تتولى كل المهام المتعلقة بالحفاظ على الصحة العمومية وخاصة محاربة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه مراقبة المؤسسات أو المحلات ذات الطابع الغذائي

و تتكون من مكتب رقابة المياه و المخبر و مكتب النظافة و الوقاية الصحية .

[1] هيكل التنظيمي لبلدية سعيدة

المبحث الثاني : واقع التنمية المحلية لولاية سعيدة

تعتبر التنمية المحلية الركيزة الأساسية لنتطور المجتمع المحلي لذلك تسعى ولاية سعيدة كغيرها من ولايات الوطن أن تحقق أهداف و تنمية محلية في جميع المجالات خاصة الاقتصادية منها.

المطلب الأول : في المجال الاقتصادي

تزخر ولاية سعيدة بطابع فلاحي بدرجة الأولى لوجودها على مناطق فلاحيه خصبة ورعوية ن و وفرة مياه العذبة إضافة إلى مناطق سياحية طبيعية و أثرية و حمامات معدنية .

أ) المجال الفلاحي :

تقدر المساحة الصالحة للزراعة بولاية سعيدة بـ 308206 هكتار ن حيث تقسم إلى أربع مناطق فلاحية و هي كالأتي :

1- منطقة متنوعة الزراعات و تشمل بالأساس الوديان التي تقع شمال الولاية (سعيدة ، سيدي بوبكر ، سيدي أعمر، عين السلطان، أولاد إبراهيم ، أولاد خالد ، ذوي ثابت) و تمثل نسبة 26 من مساحة الإجمالية.

2- المنطقة التي تتميز بزراعة الحبوب و تربية الأغنام و تشمل بلديات يوب، هونت، عين الحجر، غريس ، حساسنة، شمال مولاي العربي، سيدي احمد و شمالا المعمورة،و تمثل نسبة 42 من المساحة الإجمالية .

3- المنطقة التي تسمى بالسهبية تختص بالتربية المكثفة للأغنام و تشمل بلدية عيين السخونة ، جنوب سيدي احمد، وجنوب المعمورة، تقدر مساحتها حوالي 12000 هكتار و تشمل 19 من المساحة الفلاحية الإجمالية .[1]

أما فيما يخص قطاع الري فتزخر الولاية بـ :

- طبقة مياه معدنية بمنتوج متميز.

طبقة مياه الشط الشرقي ب 1.7 $م^3/$سا ، 1.4 $م^3$

مخصصة لولاية سعيدة (900 ل/ث للسقي و 500 ل ث للصرف .

- الطبقات المكتشفة تقع في بلديات ذوي ثابت ، عين السلطان ، عين الزرقاء ، سيدي بوبكر ، سيدي احمد ، أولاد ابر هيم.

طبقة معدنية ساخنة : حمام ربي ، سيدي عيسى ، عين الحجر المصخر ب 100.709 هكم^3/س

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة ،**تقييم و تحديد أفاق القطاع الفلاحي بولاية سعيدة** ،جوان 2013 ص 3

87.307هكم^3/س من الانقاب

11.321 هكم^3/س من العيون

2.081 هكم^3

/س من الآبار

التوزيع الحالي للمصادر

25.960 هكم^3/س قنوات صرف المياه.

3.440هكم^3/س قنوات مياه الشرب

41.259 هكم^3/ من الري .

أي المجموع 69.392 هكم^3/س بنسبة استغلال 70.10 .[1]

تتميز كل بلدية في ولاية سعيدة بطابعها الفلاحي الخاص حيث نجد بلدية ترسين بطابعها الفلاحي الذي يأخذ حصة الأسد، حيث يعتمد المواطنين على الفلاحة نظرا لخصوبة تربة البلدية التي تدر عليهم الخيرات أثناء جني المحاصيل ، في الحبوب القمح الصلب واللين والشعير و جميع أنواع الخضروات.

و كذا بلدية أولاد ابر هيم ، حيث معظم أهالي المنطقة يعتمدون على التربة الماشية و الفلاحة خاصة كقرية أولاد علي التي تزخر بطابع فلاحي يعتمد على إنتاج الخضروات الفواكه التي تصدر إلى ولاية الجنوب كأدرار و بشار.[2]

حيث تشمل المساحة الإجمالية الفلاحية ب 24475 هكتار ، مساحة الصالحة للزراعة ب 6229 هكتار، المساحة المتبقية ب 2059 هكتار و مساحة الغابة ب 4026 هكتار.

أما بلدية عين السطان فيعتبر النشاط الرئيسي لها إذ تقدر مساحة الأراضي الفلاحية ب 14.374 هكتار موزعة كمايلي : مساحة الارض المنتجة ب 14.163 هكتار

مساحة الأرض غير المنتجة ب 3.610 هكتار

مساحة الأراضي المتبقية ب 650 هكتار

مساحة الغابات ب 8.640 هكتار.[3]

أما بلدية الحساسنة فتقدر المساحة الإجمالية الصالحة لزراعة ب 23700 هكتار و تبلغ المساحة الغابية 32898 هكتار أما المساحة الجرداء فتصل إلى 1000 هكتار.

---

[1] المجلس الشعبي الولائي ،**تقرير حول قطاع الري** ،الدورة العادية الأولى 2007 ص 18

[2] بو زناشة ،مرجع سابق ، ص 208

[3] بو زناشة ،مرجع سابق ص 212

كما تعتبر بلدية السخونة منطقة محمية تقدر مساحتها ب 1000 هكتار منها 600 هكتار شجيرات ، علفية .

تعتبر بلدية أولاد خالد غنية بثروتها الفلاحية ،كما تشتهر بالأشجار المثمرة منها أشجار الزيتون التي، عرفتها منذ القدم، و أشجار الفواكه المختلفة أصنافها ، و زراعة الخضر إضافة إلى تربية المواشي التربية النحل ، والحبوب في موسمها .[1]

كما تتمتع بثروة مياه عذبة كما أنها تتوفر على احتياطي كبيير من المياه ،و تتكفل بتزويد مركز الولاية و بلدية سيدي أعمر بالمياه الصالحة للشرب .

تتميز بلدية سيدي أعمر بمساحة فلاحية تقدر ب 16780 هكتار ، تقدر مساحة المغروسة ب 976 هكتار و المساحة المستغلة تقدر ب 1606 هكتار،و المساحة الصالحة ب 10486و المساحة المسقية ب 720 و المساحة الفلاحية البور ب 1500 و يبلغ عدد المستثمرات الفلاحية الجماعية 28 مستثمرة ، أما الفلاحية الجماعية 42 مستثمرة ، و عدد المزارع النموذجية اثنان و الأراضي التابعة للخواص ب 5717 هكتار، كما يهتم الفلاحون بتربية الحيوانات .

أما بلدية سيدي بوبكر فتقدر مساحة الفلاحية ب 24570 هكتار، منها 24377 هكتار مساحة مستغلة ، 490 هكتار مساحة مسقية و 5600 هكتار منها غابية و المساحة غير المنتجة فتقدر ب 140.

ونجد بلدية هونت التي تقدر المساحة الفلاحية ب 17910 هكتار و مساحة صالحة للزراعة تقدر ب 11883 هكتار، و يبلغ عدد المستثمرات الفلاحية التابعة للدولة ب 31 ، والفردية منها ب 22 بمساحة كلية 4503هكتار،تقدر مساحة الغابية ب 2802 هكتار، ومساحة مسقية بـ 640 هكتار و تتمثل محاصيلها في الحبوب بأنواعها و الخضر مثل بطاطا و جزر، وبصل و إنتاج الزيتون ن و تربية النحل حيث بلغ عدد الخلايا النحل ب 30 خلية .

نجد بلدية مولاي العربي التي دعمت ببرامج تنموية عديدة في هذا المجال ، حيث تقدر المساحة الإجمالية ب 42370 هكتار منها 29164 هكتار صالحة للزراعة و 530 هكتار غير منتجة و 45082 هكتار مساحات غابية و 2000 هكتار ارض سهبية ، 112 هكتار مسقية للحبوب، ويستفيد بالثوة الزراعية 256 فلاحا من 11 مستثمرة بمساحة إجمالية تقدر ب 9207 هكتار وحاليا توجد 1143 مستثمرة بين جماعية وفردية بمساحة 10217 هكتار و وضعه الدولة 2000

[1] بو زناشة ، نفس المرجع ص 218

هكتار تابعة للمحافظة السامية لتطوير السهوب لإنتاج القطفة ، بلدية ذوي ثابت تقدر المساحة الإجمالية الفلاحية الصالحة للزراعة ب 22 هكتار بمساحة مسقية تقدر ب 388 هكتار و أراضي غير المنتجة ب 200 هكتار ن تستغل فلاحيا ب 10648 هكتار، وتبلغ مساحة الغابات و المروج ب 11042 هكتار.

و نجد بلدية سيدي احمد تمتاز هي أيضا بطابعها الفلاحي الرعوي .

أما بلدية عين الحجر فتعتبر منطقة فلاحية بدرجة الأولى و تقدر المساحة الإجمالية ب 41.730 هكتار منها 23.119 هكتار مستغلة لحبوب القمح بنوعيه و الشعير ، أما المساحة المسقية فهي أكثر من 402 هكتار تقدر المساحة غير المنتجة ب 291 هكتار والمساحة و الغابية ب 17.805 هكتار و مساحة السهبية ب 227 هكتار و يبلغ عدد المستثمرات الخاصة ب 618 مستثمرة بمساحة 8.856 هكتار ، أما عدد المستثمرات الجماعية فيبلغ 88 مستثمرة ، موزعة على حوالي 409 مستفيدا بمساحة 10.892هكتار، أما المستثمرات الفردية فيقدر عددها ب 151 مستثمرة ل 151 مستفيد بمساحة 1821 هكتار و تتنوع المحاصيل الزراعية بها ممن الحبوب إلى الخضروات بمساحة 297.5هكتار ينشط بها55 فلاحا إضافة إلى أشجار المثمرة كالتفاح و الخوخ، المشمش، البرقوق ، الزيتون، العنب ، اللوز، الكرز، الايجاص، التين الفستق ، بمساحة 334 هكتار ينشط بها 126 فلاحا.[1]

فكل بلديات الولاية تزخر بطابع فلاحي بدرجة أولى و بمختلف متوجاته المتنوعة من خضر و فواكه وحبوب إذ تمثل موقع استراتيجي فلاحي هام لتوفره على أراضي الخصبة و مياه العذبة ،

تربية البقر و إنتاج الحليب :

إنشاء مؤسسات مصغرة ب 10 بقرات لكل واحد ، حيث أخذت بلدية تنرسين 600 بقرة حلوب

أولاد إبراهيم 600 بقرة حلوب

هونت ، 600 بقرة حلوب

ذوي ثابت و سيدي أعمر 600 بقرة حلوب لكل منهما خلفت هذه الاستثمارات 900 منصب شغل.[2]

[1] بو زناشة ، مرجع سابق ص 218

[2] مديرية المصالح الفلاحية ،مرجع سابق ص 33

الدائرة	البلديات	عدد الرؤوس	عدد المربين
عين الحجر	سيدي أحمد	123.827	493
	عين الحجر	40.922	255
	سعيدة	9.974	91
	مولاي العربي	51.016	244
الحساسنة	المعمورة	46.540	165
	الحساسنة	67.865	298
	عين السخونة	37.966	124
دائرة اولاد ابراهيم	أولاد ابراهيم	13.248	86
	عين السلطان	18.004	106
	تيرسين	32.752	176
سيدي بوبكر	سيدي اعمر	6.590	62
	أولاد خالد	27.798	193
	سيدي بوبكر	13274	106
يوب	يوب	23.735	125
	ذوي ثابت	14.940	138
	هونت	9.931	73
المجموع	16	538.381	2735

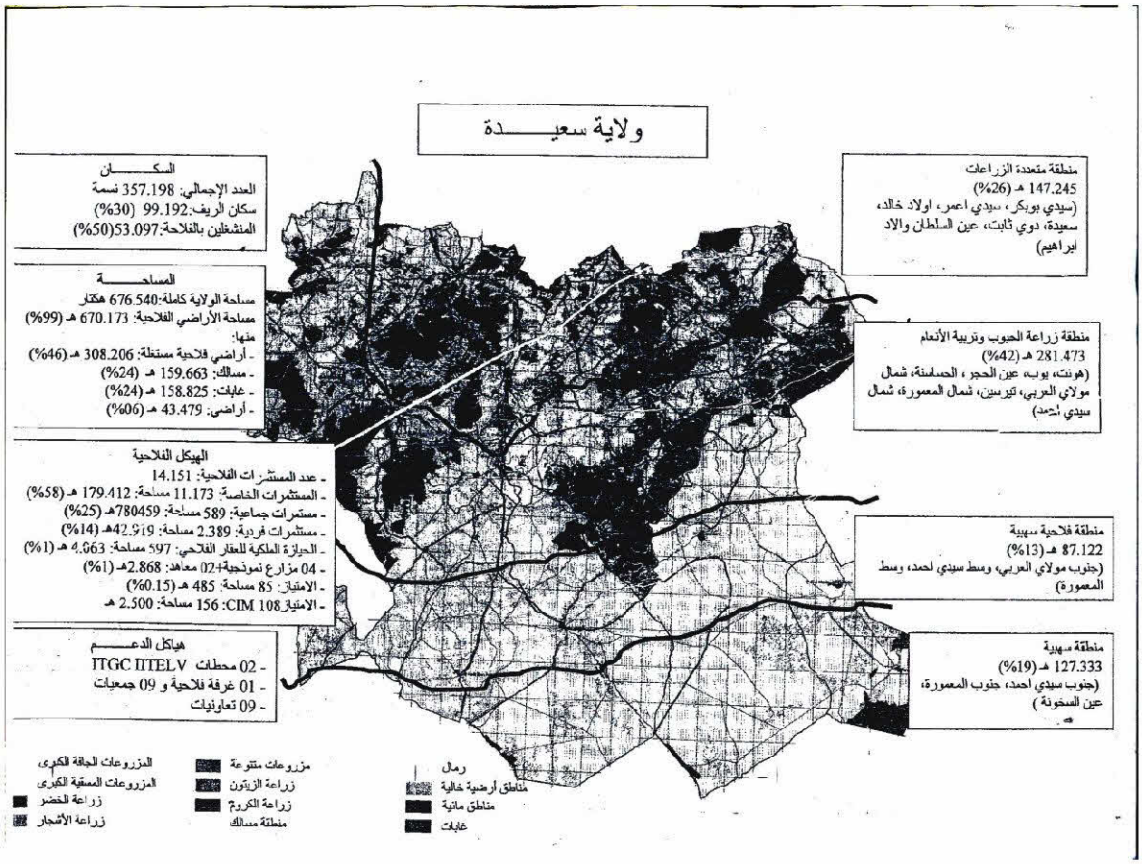
ولاية سعيـــــدة
السكـــــان
العدد الإجمالي: 357.198 نسمة
سكان الريف: 99.192 (30%)
المنشغلين بالفلاحة: 53.097(50%)
المساحـــــة
مساحة الولاية كاملة: 676.540 هكتار
مساحة الأراضي الفلاحية: 670.173 هـ (99%)
منها:
- أراضي فلاحية مسقطة: 308.206 هـ (46%)
- مسالك: 159.663 هـ (24%)
- غابات: 158.825 هـ (24%)
- أراضي: 43.479 هـ (06%)
الهيكل الفلاحية
- عدد المستثمرات الفلاحية: 14.151
- المستثمرات الخاصة: 11.173 مساحة: 179.412 هـ (58%)
- مستثمرات جماعية: 589 مساحة: 780459هـ (25%)
- مستثمرات فردية: 2.389 مساحة: 42.919هـ (14%)
- الحيازة الملكية للعقار الفلاحي: 597 مساحة: 4.663 هـ (1%)
- 04 مزارع نموذجية-02 معاهد: 2.868هـ (1%)
- الامتياز: 85 مساحة: 485 هـ (0.15%)
- الامتياز CIM 108: 156 مساحة: 2.500 هـ
هياكل الدعـــــم
- 02 محطات ITGC ITELV
- 01 غرفة فلاحية و 09 جمعيات
- 09 تعاونيات
منطقة متعددة الزراعات
147.245 هـ (26%)
(سيدي بوبكر، سيدي اعمر، اولاد خالد، سعيدة، دوي ثابت، عين السلطان والاد ابراهيم)
منطقة زراعة الحبوب وتربية الأنعام
281.473 هـ (42%)
(هونت، يوب، عين الحجر، الحساسنة، شمال مولاي العربي، تيرسين، شمال المعمورة، شمال سيدي احمد)
منطقة فلاحية سهبية
87.122 هـ (13%)
(جنوب مولاي العربي، وسط سيدي احمد، وسط المعمورة)
منطقة سهبية
127.333 هـ (19%)
(جنوب سيدي احمد، جنوب المعمورة، عين السخونة)
المزروعات الحاقة الكبرى
المزروعات الممقية الكبرى
زراعة الخضر
زراعة الأشجار
مزروعات متنوعة
زراعة الزيتون
زراعة الكروم
منطقة مسالك
رمال
مناطق أرضية خالية
مناطق مائية
غابات

المجال الصناعي :

يوجد ببلدية سيدي احمد وحدتان صناعيتين يعمل بهمل 152 عاملا هما وحدة سفيد للمياه المعدنية مقرها الاجتماعي بولاية سيدي بلعباس ، و نفطال ببوراشد مقرها الاجتماعي ببلدية الشراقة ولاية الجزائر محجرة ايليزي 1 ، ومحجرة البزي 2 .

أما بلدية أولاد خالد توجد بها شركة الكهرباء تزويد سكان البلدية على محيط 90 كلم بكهرباء ، و تغطي كامل ولاية سعيدة ، مؤسستان لدواجن و البيض ،و إنتاج الحليب ، وكذلك نجد بلدية مولاي العربي التي بها محجرة الرمل لصناعة الزجاج و مصنع الخشب.

أما بلدية ذوي ثابت تتوفر على خمسة محاجر للحصى و محجرة واحدة لإنتاج الحصى و الرفت .

بلدية يوب تحتوي على صناعة مواد تغذية الأغنام و الدواجن ن مؤسسة لتربية الدواجن .

بلدية أولاد إبراهيم بها وحدة بوزيدي لإنتاج الحليب بمنطقة أولاد علي.

المجال السياحي :

برغم من وجود مواقع أثرية في الولاية و ما تزخر به من مناظر ، إلا أن هذا المجال مهمش ، إلا من جانب الحمامات المعدنية .

حيث يوجد بالولاية العديد من الأمكان السياحية و منها مغارة وادي سعيدة التي يعود تاريخها إلى حوالي 5000 سنة قبل الميلاد .

-الموقع التاريخي لاردوت حيث تم بناء هذا الحصن سنة 1839 على بعد كيلو متر من سعيدة القديمة ،و يعد المكان شاهدا على التواجد القوي لقوات الاحتلال.

-مقر بلدية سعيدة يعد تحفة معمارية تعود لفترة الاستعمار الفرنسي فيربع على مساحة 2190 م^2 بني سنة 1885م .

-ساعة الشمسية هي أيضا تحفة معمارية تعود لفترة الاستعمارية و تعتبر أقدم ساعة شمسية على مستوى قارة إفريقيا

-المسجد العتيق بني هذا المسجد من الحجر المصقول على ارض مستطيلة بمساحة تقدر بـ 1714 سنة 1886.

- مغارة عين المانعة التي تتكون من سلسلة من قطع الصخرية يصل طولها إلى 150 م ، كذلك يوجد كهوف تيفريت المخيم الروماني تمزوين ببلدية يوب .

المطلب الثاني : في مجال التعمير و الإسكان

تتكون مديرية الأشغال العمومية لولاية سعيدة من ثلاث مصالح و هي :[1]

- مصلحة الإدارة و الوسائل

مصلحة تنمية المنشآت ا لقاعدية

مصلحة صيانة و استغلال المنشأة القاعدية

إضافة إلى خمسة مقاطعات إقليمية و هي :

- مقاطعة الحساسنة

-مقاطعة يوب

-مقاطعة أولاد إبراهيم

-مقاطعة سيدي بوبكر .

و مقاطعة وظيفية للعتاد و حظيرة جهوية و 12 دار صيانة.

تضم مديرية الأشغال العمومية لولاية سعيدة بشتى فروعها 503 ما بين الموظفين و عمال مؤقتين

تتمثل مهامها حول تطوير و تهيئة استغلال و صيانة المنشأة القاعدية .

أما هيكل هذه الشبكة فهو يدور حول محوريين رئيسيين شمال جنوب وهران ، بشار، شرق غرب تيارت، سيدي بلعباس يتكون على التوالي من الطريق الوطني رقم 06 و الطرق الوطنية رقم 90،92، 93، و رقم 94.

كما تحتوي ولاية سعيدة على شبكة طرق كثيفة نسبيا على طول إجمالي يقدر ب 1715 كلم وجدول يبين كيفية تقسيمه.

[1] وزارة الأشغال العمومية ولاية سعيدة ، قطاع الأشغال دورة مارس 2016 للمجلس الشعبي الولائي ص 3

تعين الطريق	الطول الاجمالي كلم	حالة جيدة كلم	حالة متوسطة كلم	حالة رديئة كلم
الطرق الوطنية	402	310 (77%)	52 (13%)	40 (10%)
الطرق الولائية	615	424 (69%)	99 (16%)	92 (15%)
الطرق البلدية (معبدة و غير معبدة)	698	356 (51%)	175 (25%)	167 (24%)

حصيلة الانجازات من سنة 1999 إلى سنة 2015

من سنة 1999 إلى غاية 2014 عدد العمليات 136 عملية حيث كلف الغلاف مالي 29807011000 دج

طبيعة الانجازات[1] تتمثل في :

إعادة تأهيل ، تدعيم و عصرنة الطرق 1103 كلم

-الدراسات : 123 كلم

المنشأة الفنية : 13 منشأة .

مقر المديرية : 10

مقر المقاطعات الإقليمية : 05.

الحظيرة الجهوية للعتاد : 01

المطار المدرج 1300 متر من متروحدة الصيانة 01

بالنسبة لسنة 2015 تتمثل في :

عدد عمليات 01 (عملية مركزية صيانة الطرق الوطنية الغلاف المالي يقدر ب 511.400 دج.

أما فيما يخص مشاريع السكنية فانه سيتم انجاز 4900 سكن عمومي منها 3000 سكن عمومي إيجاري و 1900 وحدة بصيغة البيع بالإيجار.

كما سيتم انجاز قنوات جلب الماء الشروب لفائدة سكان مدينة من بلدية عين الحجر.

إضافة إلى محطة القطار الجديدة للمسافرين التي هي في طور الانتهاء.

[1] وزارة الأشغال العمومية ولاية سعيدة ، مرجع نفسه ص 15

المطلب الثالث : في مجال الاجتماعي و الثقافي

يعتبر المجال الاجتماعي و الثقافي من بين أساسيات برامج التنمية المحلية، حيث يعتبر الركيزة الأساسية لها، و كلما توفر له متطلباته الاجتماعية كلما زاد مساهمة الفرد في تطوير وتنمية مجتمعه المحلي.

1- المجال الاجتماعي :

أ- التعليم:

يعتبر التعليم الركيزة الأساسية لتطور المجتمعات المحلية، فهو الخطوة الأولى لتنمية صحيحة من خلال مكتسبات الفرد .

حيث يمثل الجدول التالي عدد المدارس لمجموعة بلديات ولاية[1]

بلديات	الابتدائي	المتوسط	الثانوي
سعيدة	48	19	11
سيدي احمد	10	03	01
هونت	4	01	01
سيدي بوبكر	12	03	01
سيدي اعمر	08	03	01 طور الانجاز
المعمورة	04	01	01
السخونة	05	02	01
الحساسنة	07	03	01
عين السلطان	08	01	01
أولاد ابراهيم	11	04	02
ترسين	07	01	01
عين الحجر	03	02	02
اولاد خالد	16	04	02
يوب	09	03	01
دوي ثابت	09	01	01
مولاي العربي	08	02	01

[1] بوزناشة ، مرجع سابق ص ص 207 208

حيث يوجد بكل البلديات مجموعة من المدارس في مختلف الأطوار الدراسية، يوجد أيضا أربعة جامعات ثلاث منها في بلدية سعيدة و أخرى في بلدية عين الحجر.

ب/ الصحة:

مكونات قطاع الصحة للولاية .

القطا ع العام:

يوجد المؤسسة العمومية الاستشفائية احمد مدغري و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، توضع تحت وصاية مدير الصحة و السكان يتولى المهام التالية :

- ضمان تنظيم و برمجة توزيع العلاج الاستشفائي و التشخيص و إعادة التأهيل الطبي والاستشفاء و تطبيق البرامج الوطنية للصحة كما يضمن حفظ الصحة و النقاوة و مكافحة الأضرار و الآفات الاجتماعية و تحسين مستوى مستخدمي مصالح الصحة و تجديد معارفهم.

كما يمكن استخدام المؤسسة العمومية الاستشفائية ميدانا لتكوين الطبي و شبه الطبي على أساس اتفاقيات تبرم مع مؤسسات التكوين.

كما انه يحتوي على 420 سرير موزعة على 20 مصلحة و وحدتها التي هي على النحو التالي بناء على قرار الوزاري رقم 2530 المؤرخ في 09 ديسمبر 2007 المعدل و المتمم[1] :

- المصالح الطبية :08 مصالح.

المصالح الجراحية :06 مصالح

المصالح الكشفية :03 مصالح[2]

مصلحة في جراحة الأسنان : 01 مصلحة

إلى جانب التشريح الطبي الشرعي ،مصلحة الصيدلية ، و مصلحة الطب الوقائي.

تتمثل ميزانيتها في نفقات الموظفين ب 435740000.00 دج أما نفقات التسيير 476417000.00 دج

المجموع يقدر ب1212157000.00

المؤسسة الاستشفائية المتخصصة في الأمومة و الطفولة حمدان بختة

[1] مديرية الصحة و السكان لولاية سعيدة،دور المجلس الشعبي الولائي بتاريخ 27/ 10/ 2016 ص 6

[2] مديرية الصحة والسكان ،نفس المرجع ص7

تم إنشائها بموجب المرسوم التنفيذي رقمم97-456المؤرخ في 1997/12/02

تتكون المؤسسة الاستشفائية المتخصصة في الأمومة و الطفولة من هيكل واحد متخصصة في أمراض النساء و التوليد و طب و جراحة الأطفال.

تتكون من 180 سرير موزعة على 09 مصالح ،و وحدات على النحو التالي :

-المصالح الجراحية: 01 مصلحة .

- المصالح االكشفية : 03 مصالح

- المصالح الكشفيية :03 مصالح

- المصالح الطبية : 02 مصالح

- المصالح الطبية الجراحية :01 مصلحة

يشرف على المؤسسة أخصائيين يقدر ب 19 ممارس بالصافة إلى 277 طبيب عام و142 شبه طبي في جميع الاختصاصات و 30 قابلة .

تتمثل نفقات الموظفين ب 395460000.00

و نفقات التسيير بـ 146563000.00

المؤسسات العمومية لصحة الجوارية و هي أربعة

1- المؤسسة العمومية للصحة الجوارية سعيدة .

2- المؤسسة العمومية للصحة الجوارية سيدي بوبكر[1]

المؤسسة العمومية للصحة الجوارية مولاي العربي

4- المؤسسة العمومية للصحة الجوارية الحساسانة

تتمثل مهام هذه المؤسسات في التكفل بصفة متكاملة و متسلسلة فيما يلي :

الوقاية و العلاج القاعدي تشخيص المرضى ن العلاج الجواري الفحوص الخاصة بالطب العام و الطب المتخصص القاعدي ، الأنشطة المرتبطة بالصحة الإنجابية و التخطيط العائلي و تنفيذ البرامج الوطنية للصحة و السكان .

[1] مديرية الصحة و السكان ،نفس المرجع ص 4

المنشأة:

عيادات متعددة الخدمات	عدد قاعات العلاج
08	14
03	13
05	17
09	21
25	65

الموارد البشرية :

المؤسسات العمومية للصحة الجوارية	طب متخصص	طب عام	جراح أسنان	صيدلاني	القابلات	شبه الطبي
سعيدة	08	64	22	04	16	133
سيدي بوبكر	02	34	15	02	19	96
مولاي العربي	01	34	08	02	10	49
الحساسنة	05	37	15	04	21	210
المجموع	16	179	60	12	66	488

النفقات :

المؤسسات	نفقات العمال	نفقات التسيير
سعيدة	396.280.000.00	73.250.000.00
سيدي بوبكر	269.780.000.00	45.007.000.00
مولاي العربي	206.580.000.00	30.516.000.00
الحساسنة	421.400.000.00	103.970.000.00
المجموع	1.270.840.000.00	252.743.000.00

القطاع الخاص :

يوجد بالولاية قطاع خاص ناشط بمؤسساته الاستشفائية فنجد المؤسسة الاستشفائية الخاصة المغيث فهي تتوفر على 33 سرير استشفائي تقني موزعة على 04 مصالح هي :

-مصلحة الجراحة العامة

- مصلحة طب النساء و التوليد

-مصلحة تصفية الدم

-مصلحة التأهيل الوظيفي

نجد أيضا عيادات الصيغة الخاصة و هي كالأتي :

-عيادات في الطب المتخصص : 54 عيادة

-عيادات في الطب العام : 53 عيادة

جراحة الأسنان : 29 عيادة.

صيدليات : 83 صيدلية .

موزع المواد الصيدلانية بالجملة : 01.[1]

شبه طبي: 27 شبه طبي كل الاختصاصات.

وحدات النقل الصحي: 04 وحدات.

مراكز طبية اجتماعية: 05 وحدات أو مراكز.[2]

المجال الثقافي :

توجد بالولاية مجموعة من الهياكل التكوين المهني لدعم التنمية المحلية في مختلف التخصصات لتكسب من لم يستطيعوا إكمال الدراسة على اكتساب حرف تساعدهم في العمل و دعم النشاط الاقتصادي للدولة حيث يوجد12 مؤسسة تكوينية[3] موزعة كاللاتي :

المؤسسات	مكان التواجد	الطاقة البيداغوجية	الطاقة الداخلية
المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني	بلدية سعيدة	450	120
المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني	بلدية أولاد خالد	300	120
مركز التكوين المهني برزيني الشيخ عمروس	بلدية سعيدة	300	60
مركز التكوين المهني قرينة بدرة	بلدية سعيدة	300	
مركز التكوين المهني شادلي بن دحمان	بلدية عين الحجر	250	60

[1] مديرية الصحة و السكان ،نفس المرجع ص 151

[2] مديرية الصحة و السكان لولاية سعيدة ،مرجع سابق ص 15

[3] مديرية التكوين المهني لولاية سعيدة ،التقرير الولائي بقطاع التكوين المهني 2013 ص 3

مركز التكوين المهني الاخوة بوعزة	بلدية الحساسنة	250	120
مركز التكوين المهني خالدي منور	بلدية يوب	250	60
مركز التكوين المهني جابر الشيخ سيدي قاسم	بلدية سعيدة	250	
مركز التكوين المهني صدوقي العربي	بلدية سيدي بوبكر	200	60
مركز التكوين المهني نجادي بلقاسم	بلدية اولاد ابراهيم	250	60
مركز التكوين المهني سيدي احمد	بلدية سيدي احمد	250	60
مركز التكوين المهني ديداوي الهاشمي	مولاي العربي	200	60
المجموع		3250	780

المبحث الثالث : مشاكل وأفاق التنمية المحلية بولاية سعيدة

تعاني ولاية سعيدة من مشاكل تتمثل في تأخير برامج التنموية التي تمس مختلف قطاعات و المجالات و التي بدورها تؤدي إلى أزمات تنموية محلية قد تؤدي إلى توقف عجلة التنمية .

المطلب الأول : المشاكل الاقتصادية و السياسية

تعتبر المشاكل الاقتصادية و السياسية السبب الرئيسي وراء أزمة التنمية المحلية وذلك لوجود عجز كبير .

المشاكل الاقتصادية:

رغم أن ولاية سعيدة هي منطقة فلاحية رعوية بدرجة الأولى إلا أنها لا تصل إلى معايير التي تسمح لها بتوفير إنتاج محلي كافي بسبب ضعف العتاد فنجد أن هناك عجز في معدل تغطية الماكنيات االفلاحية للمساحة الزراعية على مستوى الولائي ، إذ أن جرار واحد يخصص لتغطية 214 هكتار و بينما المعدل الوطني هو 80 هكتار لكل جرار واحد مما يبرز عجز قدره 63 ما يساوي 2414 جرار مع العتاد المرفق .

حيث بلغ عدد طلبات الاستفادة من الجرارات في إطار دعم الدولة إلى 1117 جرار.

أما آلات الحصاد فكل آلة حصاد واحد تغطي مساحات قدرها 330 هكتار و هي مقبولة .

و جدول الأتي يبين العتاد المستفاد منه في إطار دعم الدولة لجميع بلديات الولاية من جرارات و العتاد المرفق لها إضافة إلى عدد آلات الحصاد و الدرس حيث أن مبلغ الدعم يتمثل في 172875857.00دج [1]

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة ،مرجع سابق ص 16

البلديات	عدد الجرارات + عدد المرافق	عدد الات الحصاد و الدرس
عين الحجر	18	01
عين السخونة	02	00
عين السلطان	01	04
ذوي ثابت	10	00
الحساسنة	13	03
هونت	4	00
مولاي العربي	16	00
اولاد خالد	06	01
سيدي احمد	37	02
سيدي اعمر	05	02
سيدي بوبكر	08	06
ترسين	06	00
يوب	15	04
المعمورة	01	00
أولاد ابراهيم	17	04
المجموع	159	27
مبلغ الدعم	172.875.857.00	

احتياجات الجرارات لبلوغ المعدل الوطني :

البلديات	المساحة الصالحة للزراعة	عدد الجرارات المتواجدة	نسبة تغطية المساحة المستغلة جرار واحد	احتياجات الجرارات
الحساسنة	33523	38	882	381
المعمورة	37374	45	830	422
ترسين	25618	62	413	258
عين الحجر	22035	71	310	204
سيدي احمد	41459	178	232	340
يوب	25494	141	180	178
سعيدة	3430	20	171	23
عين السخونة	5450	33	165	35
هونت	13634	84	162	86
دوي ثابت	10648	76	140	57
عين السلطان	14468	104	139	77
أولاد خالد	14689	106	138	78
مولاي العربي	22244	166	134	112
سيدي بوبكر	16330	125	130	79
أولاد ابراهيم	12809	107	119	53
سيدي اعمر	9001	83	108	30
المجموع	308206	1439	2014	2414

و من خلال هذا الجدول نلاحظ العجز الكبير الذي نعاني منه كل بلديات الولاية و احتياجاتها لجرارات حتى تتمكن من بلوغ المعدل الوطني الذي يسمح لها بتحقيق إنتاج أفضل ، فالاقتصاد القوي يبدأ من اكتفاء الذاتي الذي يحقق ممن خلال إنتاج الفلاحي لمختلف منتوجات ، من خضر و حبوب و فواكه ، فبرغم من ووجود طابع فلاحي إلا أنها تعاني من تهميش لهذا القطاع الهام .

أما فيما يخص الجانب السياحي فهو مهمش تماما و لا يوجد برغم من وجود مناطق

مختلفة اثرية و طبيعية ما عدا الحمامات فهي ناشطة و هي حمام ربي ن حمام سيدي عيسى، وحمام سخونة كما نلاحظ أيضا نقص كبير في الفنادق.

المشاكل السياسية :

المشاركة السياسية : تلعب المشاركة السياسية دورا فعالا في عملية التنمية المحلية في الولاية، حيث يعرفها كل ممن صمويل منتجتون و جورج دو منيحه في دراستهما عن التنمية السياسية بأنها نوع من النشاط يقوم به المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي.

فهما يريان أن المشاركة السياسية تقتصر فقط على المواطنين الذين يقومون بعملية صنع القرار متجاهلين بذلك الناشطين الحكوميين .

أما ميرون فينر فيعرفها على أنها : " أي فعل تطوعي ، موفق أو فاشل ، منظم أو غير منظم، مؤقت أو مستمر، مشروع أو غير مشروع ن ينبغي التأثير في اختيار السياسات العامة ، أو اختيار القادة السياسين في أي مستويات الحكم المحلي أو القومي ".[1]

فهو يراه عمل تطوعي يكون أما ناجحا أو فاشلا لاختيار السياسات عامة، و قادة السياسيين الذين يتولونا الحكم المحلي أو القومي .

و من هنا نجد أن دور المشاركة السياسية له أهمية ككبيرة حيث أن العزوف عن أداء هذه المشاركة قد يتسبب في خلق أزمة تنموية .

فتغيب الموطنين عن تسيير الشؤون العامة للبلاد يؤدي إلى عزوف سياسي يشمل مقاطعة الانتخابات نو عدم الاهتمام بالمسائل العامة نو عدم الانخراط في الأحزاب السياسية بحيث يكون المواطن في عزلة سياسية نو لا يعبر عن رأيه بحرية، و بالتالي فهو بعيد عن تقلد المناصب الرسمية في البلاد ، مما يعرقل أي محاولة للتنمية .

كما نلاحظ أيضا مشكلة الأحزاب أو المنتخبين المحليين الذين يكون لديهم ميول حزبي الذي يغلب عليهم طابع المصلحة الحزبية الضيقة ن دون مراعاة الجوانب الأخرى .

[1] السيد عبد الحليم الزيات ،**التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي** .الازاريطة:دار المعارف الجامعية 2002 ص 87

المطلب الثاني : المشاكل الاجتماعية و الثقافية

يعد المجتمع المحلي الركيزة الأساسية لبناء مجتمع متحضر تتوفر فيه مختلف متطلبات الحياة اليومية

إلا أنه يتعثر بوجود مجموعة من المعوقات التي تمس قيم المجتمع .

المشاكل الاجتماعية :

تعاني الولاية من مشاكل اجتماعية تعيق بدورها مجال التنمية المحلية لولاية سعيدة.

في المجال الصحي :

يوجد مجموع من المشاريع التي تعرف عراقيل في انجازها عدم احترام تطبيق المخطط التنظيمي لمديرية الصحة و السكان مع توزيع المهام .

عدم احترام تطبيق المخططات التنظيمية لفائدة المؤسسات الاستشفائية المتخصصة و المؤسسات العمومية للصحة الجوارية و غياب تأطير حسب الاختصاص .

كما هناك مجهودان في التغطية و التاطير لكن يبقى الطلب مفتوح في جلب الأطباء الأخصائيين في بعض التخصصات الأساسية ، كما يلاحظ غياب إطارات مسيرة و مؤهلة كخريجي المدرسة العليا للمناجمنت في الصحة العمومية و تسجيل بعض النقاط السوداء في البرامج الوقائية الوطنية و تسجيل ديون المؤسسات المتعلقة بالصيدلية المركزية للمستشفيات IPA.PCH

كما آن نسبة انجاز ثلاث 03 مستشفيات 60 سرير على مستوى دائرة الحساسنة وسيدي بوبكر ، يوب قد بلغت 75 من الانجاز مما يستوجبي إعداد اعتمادا مالية لتجهيز هذه الهياكل المقدرة بـ 105 مليار سنتيم.

غياب شبكة الصرف الصحي لمستشفى يوب مع ننقص في تزويد المياه الصالحة للشرب .

تسجيل نقص في المناصب البيداغوجية المفتوحة من طرف الوزارة الوصية للتكوين في سلك شبه طبيين ومساعد التمريض و خاصة القابلات

غياب تام في المفتشين من طرف الممارسين المفتشين المحولون للسهر على++ نجد بلدية

تيرسين تعاني من مشاكل النقل حيث سكان يكون شبه منعدم بالبلدية حيث توجد بعض سيارات الأجرة التي تعد على أصابع تنشط بين البلدية و دائرة أولاد إبراهيم و أما الخط الرباط بين البلدية و الولاية فهو منعدم تماما كما أن بلدية أولاد إبراهيم تعاني من اهتراءات الطرقات و قد تؤدي إلى قطعها في بعض الأحيان كتلك التي تربط بين الخريشفة و بقيرن .

وكذلك بلدية الحساسنة تعاني من مشكل النقل حيث أن مصالح مديرية النقل للولاية منعت كل الناقلين العموميين والذين يقدر عددهم بـ 18 حافلة من الدخول إلى مقر الولاية ن مما يحتم على مواطنين البلدية التوجه إلى بلدية أولاد خالد ثم التنقل من جديد إلى سعيدة .

كما تعاني معظم البلديات من عدم وجود مؤسسات التعليمية خاصة الثانوية و المتوسطة يوجد واحد أو اثنان على الأقل و هذا لا يتناسب مع عدد المتمرسين و يتسبب في الاكتضاض .

المشاكل الثقافية :

يعد المجال الثقافي للمواطنين المحلين من الأمور الضرورية لسير العمل التنموي المحلي ،و وجود أي خلل في هذا المجال يؤدي بطبيعة الحال إلى نشوء أزمة تقود بدورها إلى عرقلة المسار التنموي المحلي ونجد من أهمها ما يلي :

- المعتقدات السائدة لدى أفراد المجتمع .
- القيم الاجتماعية و الثقافية ، التي تؤثر على الأعمال التنموية في المجتمع .
- العوامل النفسية و عدم الثقة في الأجهزة الحكومية التي تشرف على انجاز المشاريع التنموية .
- عدم و جود الوعي السياسي، وغياب التنشئة السياسية في المجتمع المحلي .
- افتقار إلى المشاركة السياسية في العمل التنموي وحضور جلسات المجلس الشعبي البلدي .[1]
- نقص العناية الصحية في المناطق النائية و توفر على مراكز صحية صغيرة .
- انتشار ظاهرة القبلية و عشيرة لدى السكان المحلين .

وكل هذه المظاهر التي تطرقنا إليها تتسبب في عرقلة المسار التنموي المحلي للولاية ، فالثقافة السائدة لدى مجموعة كبير من المواطنين المحلين خاصة فئة الكهول و الشيوخ التي نشأت بينهم مجموعة من العادات المكتسبة من طرف الأجداد هم ،لا يمكن التخلي عنها أو إهمال جانب من جوانبها .

[1] خشموس،مرجع سابق ص 116

المطلب الثالث : أفاق التنمية المحلية لولاية سعيدة

من خلال هذه الدراسة وجب علينا طرح بعض الحلول لمشاكل التنمية المحلية لولاية سعيدة في مختلف مجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية ، لبلوغ وتحقيق أهداف تنموية محلية تخدم الفرد و المجتمع وتلبي كافة متطلباته الضرورية ،و تساهم في دعم الاقتصاد الوطني لدولة .

المجال الاقتصادي :

إن الاهتمام بمجال الاقتصادي للولاية سعيدة يعد ضرورة من ضروريات التنمية المحلية ،لتحقيق الأهداف المرجوة ،ودعم الاقتصاد المحلي و الوطني وذلك من خلال الاهتمام بمجال الفلاحي بدرجة الأولى .

- ضرورة وضع إستراتيجية تنموية تتوافق مع خصوصيات الأقاليم المحلية .
- اعتماد استراتيجيات مقاولاتية فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .[1]
- فتح المجال أمام الشباب ،من خلال إنشاء مجموعة من المصانع .
- تقديم تحفيزات للمواطنين من خلال توزيع مؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- دعم المناطق الفلاحية ،و تشجيع المواطنين المحلين على ضرورة العمل الفلاحي
- تشجيع المواطنين على العمل في المجال السياحي و تطويره بإنشاء فنادق و مخيمات لتنزه .

[1] الملتقى الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر ، www djelfo info بتاريخ 2017/03/15 على ساعة 19:20 ص 1

المجال السياسي :

تعتبر البلدية هي الوحدة الأساسية لحكم الإدارة في الجزائر ،و تشكل الوسيط بين بين المواطنين المحلين و الإدارة المركزية ، خاصة إذا تعلق الأمر بالخدمة العمومية و تنفيذ السياسات العامة لدولة ولحل مجموعة المشاكل التي تعاني منها نطرح مجموعة من الحلول المتمثل في :

1- حل إشكالية التمويل الذي يعتبر الشرط الأساسي لنجاح البلديات في أداء أدوارها .
2- احترام مبدأ الفصل بين السلطات على المستوى المحلي ،و بين الإدارة و المجالس المنتخبة. ,
3- توفير المعلومات للمواطنين المحلين و بيانات التنمية المحلية .
4- تحسين مستوى الإداريين ورفع ألمهاراتهم و كفاءتهم .[1]
5- ضرورة تفعيل دور المخطط البلدي لتنمية بالنظر الى تراجع موارد البلدية من خلال تدليل العقبات المختلفة ،و تجسيد أهداف التنمية المحلية .
6- ضرورة تفعيل موارد الجبائية للجماعات المحلية من خلال الاعتماد على تحسين الاجتماعي ،مع منحها الاستقلالية التامة في التحصيل و استقلال الموارد الجبائية .
7- اعتماد مبادئ الحوكمة في تحقيق التنمية المحلية .
8- ضرورة إصلاح ميزانية البلديات بما يواكب التغير الاجتماعي ،و الاقتصادي التي عرفتها بلديات الجزائر.
9- ضرورة وجود إدارة قوية و فعالة و جهاز فني مؤهل.[2]

[1] عبد النور ناجي ،دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة (تجربة البلديات)30DZ Justgoo com ص 1
[2] ملتقى الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر ، مرجع سابق ص 2

المجال الاجتماعي :

يعتبر المجال الاجتماعي من المجالات المهمة في عملية التنمية المحلية ،فالفرد هو وحده القادر على تحقيق مشاريع التنمية ،وذلك بتوفر مجموعة الوسائل التالية :

1- تعبئة الجماعات في حقل التنمية المحلية و خلق الوعي البلدي ،و ذلك بحث المواطنين على المشاركة وتعريف بمشاكل البلدية، من خلال دور الإعلام المحلي في نشر الوعي .

2- تعميم مفهوم لجان الأحياء وتفعيل الدور البلدي .

3- تشجيع المواطنين على البقاء في المناطق الريفية و النائية وهذا بتوفير الأمن وجميع المرافق الضرورية بغية تعزيز التنمية المحلية ،و تقليص معدل النزوح الريفي .

4- توفير الرعاية الطبية ومراكز التكوين المهني لتشجيع على الاستقرار.[1]

5- توزيع الخدمات بين مختلف الفئات و مستويات المجتمع المحلي .

6- زيادة الوعي الاجتماعي للأفراد من خلال عمليات الشرح المستمر لخدمات و المشروعات التي يقوم بها القائمون على التنمية المحلية .

7- تحفيز المواطنين على مشاركة السياسية التي تتيح الفرصة لمختلف فئات المجتمع للمساهمة و القيام بدور الفعال و ايجابي في مجريات الأحداث و القرارات المهمة التي تمس المجتمع المحلي .[2]

[1] ناجي ، مرجع سابق ص1

[2] خشموش ،مرجع سابق ص 120

خاتمة

خاتمة :

يكتسب نظام الإدارة المحلية أهمية بالغة في التنظيم الإداري لدولة الحديثة ،من خلال ما تلبيه من احتياجات اليومية لسكان المحلين في إطار التنمية المحلية ،غير أن هذه الأخيرة تعاني من وجود أزمات مختلفة في مختلف مجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الإدارية خاصة و هذا ما نلاحظه

من خلال دراستنا للواقع التنمية المحلية لولاية سعيدة و المشاكل التي تعاني منها في مختلف مجالات لحياة اليومية التي أدت إلى تدهور الولاية ، و لم تصل بعد إلى تنمية محلية جيدة،و شاملة كما نلاحظ ظهور و توقف بعض مشاريع و تأخر البعض الأخر في الانجاز، و كما أن معظم مشاريعها التنموية تكون في إصلاح الطرقات و صيانة و غالبا ما يكون هناك مشاريع مثل بناء مدارس أو متوسطات ، أو ثانويات إضافة إلى مجمعات سكنية أما تساهمية أو سكانات اجتماعية لفائدة أصحاب الدخل.

و يعود سبب أزمة التنمية المحلية لولاية سعيدة حسب الدراسة التي قمنا بها إلى سوء التسيير من طرف المسؤولين المحلين ، و العجز المالية التي تعاني منها البلدية، و ذلك بسبب اعتمادها على الميزانية التي تقدمها لها الدولة و لا تسعى لإنشاء مراكز و تطوير و دعم المجال الاستثماري أو حتى الفلاحي الذي يساعدها في زيادة الإنتاج و بالتالي زيادة الدخل.

فولاية سعيدة تزخر بطابعها الفلاحي الرائع و المياه الوفرة و العذبة إضافة إلى الجانب السياحي الذي هو مهمش تماما من طرف الولاية ن ونجده في فترة الأخيرة نقول باهتمام بها مثل إصلاح و تهيئة غابة العقبان لتكون توجه العائلات للراحة و الاستجمام . غير أن مثل هذه المشاريع البسيطة لا تدعم القطاع السياحي .

بل يجب تكثيف الجهود لتقديم خدمات في مختلف القطاعات الإنتاجية لزيادة في الدخل المحلي وتحقيق التنمية المحلية الشاملة التي يسعى لها أفراد المجتمع المحلي ،وذلك من خلال تفعيل دور الجماعات المحلية بتوسيع صلاحياتها حسب الإقليم و ما يتطلبه واقع التنمية ،تفعيل دور الجماهير وذلك بمشاركتهم في العمل التنموي على مختلف الأصعدة الفكرية والاقتصادية المالية حسب ثقافتهم وتوجهاتهم ،فيجب أن تتناسب المشاريع التنموية مع الإقليم و أفراد المجتمع التي تجمع بينهم عادات و تقاليد ،وعلى أن لا يخرج عن الإطار العام له .وجود القائد الإداري المحلي الناجح يعتبر أمر مهما في نجاح العمل التنموي المحلي ،فرئيس المجلس الشعبي الولائي ،أو رئيس المجلس الشعبي البلدي لا يمكنه أن يكون قائدا إداريا فعالا إلا إذا

كانت له القدرة المطلوبة في استقصاء مشاكل مواطني منطقته ومن ثمة حلها ،لذا يجب أن يتمتع بمواصفات شخصية تمنحه قدرة التأثير النفسي على رعيته وحجت إقناعهم بشرعية ما يبادر به من إصلاح ،وهذا عكس ما نجده في واقع ، فمصلحة الشخصية تسبق المصلحة العامة وهذه القاعدة التي يسير عليها مختلف المجالس المنتخبة .

وفي الأخير نجد أن التنمية المحلية هي عمل واعي يهدف إلى تحقيق تنمية شاملة تمس كل مجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية وحتى الثقافية ،و أي خلل يصبها يؤدي إلى توقفها مما يتسبب في أزمة محلية ، يجب تداركها وسعي إلى إيقافها ،فكلما كان المجتمع متقدما ومتحضر كلما زادت هيبته

وذلك يتحقق بالعمل الجاد وحب الوطن وتكامل الجهود المواطنين مع الدولة وأن يكون يدا واحدة ويكون العمل التنموي بدرجة الأولى و تخلص من حب الذات من طرف القادة وأصحاب القرار السياسي ،

وصانعي السياسة العامة ،فيجب أن تكون تلك البرامج ذات أهمية لتخدم الفرد و المجتمع .

قائمة المصادر
و المراجع

قائمة المراجع

1-قائمة المصادر

- القرآن الكريم
- القانون
- لسان العرب
- معجم الوسيط

2- قائمة المراجع

أ-قائمة المراجع بالعربية:

1- الجندي مصطفى، **الإدارة المحلية وإستراتيجيتها** . القاهرة :دار النشر و المعارف 1987

2- الحسن محمود عيسى ،**الإعلام و التنمية** . الأردن: دار نهران لنشر و الطباعة 2013

3- العيسوي إبراهيم ،**التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية و مؤشرات** . القاهرة :دار الشروق 2001

4- السيد عبد الحليم الزيات ، **التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي** .الازايطة :دار المعارف الجامعية 2002

5- (_ ، _) ، **التنمية السياسية الأبعاد المعرفية و المنهجية** . الازارطة :دار المعارف الجامعية 2002

6- بن علي الشهراني سعد ، **إدارة الأزمات الأمنية** .عمان :الاكاديميون لنشر و التوزيع 2014

7- بن غضبان فؤاد ،**التنمية المحلية ممارسات و فاعلون** .عمان : دار الصفاء لنشر والتوزيع 2005

8- زيدان جمال ،**إدارة التنمية المحلية في الجزائر** .الجزائر :دار الامة للطباعة و النشر والتوزيع ،2014

9- مجد الدين خيري الخمش ، **أزمة التنمية العربية مفهوم التنمية التقليدية و العلاقة مع النظام العالمي** .عمان :دار المجدلاوي 1994

10-مهنا نصر محمد ، **إدارة الأزمات** .الإسكندرية : مؤسسة الشباب الجامعة 2009

11-علي بهلول ، **إدارة الأزمات الإستراتيجية** . الرياض :بدون ناشر 2011

12-فريل هيدي ، **الإدارة العامة منظور مقارن**. (تر:محمد قاسم القريوتي) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1983

ب-المجلات و المقالات :

1- بن شعيب نصر الدين ،شريف مصطفى ، الجماعات الاقليمية و مفارقات التنمية المحلية في الجزائر.**مجلة الباحث** عدد 10 ، 2012

2- بوسعدة سعيدة ، مستوي عادل ،مساهمات القطاع الفلاحي في التنمية المحلية في الجزائر ولاية معسكر نمودج .**مجلة المؤسسة** العدد 4 2015

3- الخفاجي كرار ،أسباب نشوء الازمات و ادارتها (دراسة استطلاعية لاراء عينة من أعضاء المجلس النواب العراقي).**مجلة الكوفة** عدد5

4- مرغاد لخضر ،الارادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر ، **مجلة العلوم الانسانية** العدد 7 ، 2007

5- ناجي عبد النور ،دور الادارة المحلية في تقديم الخدمات العامة (تجربة البلديات الجزائرية).**دفاتر سياسة و القانون** العدد 1 ،2009

6- ناجي بن حسين ،التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد ،**مجلة الاقتصاد و المجتمع العدد** 5 2008

7- المؤتمر الاول :السياسات الاستخراجية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و. تأمين الاحتياجات الدولية، الورشة الاساسية الثانية ،جامعة سطيف2015

ج-النصوص القانونية و التقارير:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 10/11 مؤرخ في 22 /06 /2011 المتعلق بالبلدية ، الجريدة الرسمية ،العدد 37 ،الصادر يوم 03 /07/ 201

2- المجلس الشعبي الولائي ، تقريرحول قطاع الري ، الدورة العادية الاولى لسنة 2007 ،بتاريخ 2007/04/10.

3- مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة ،تقييم و تحديد أفاق القطاع الفلاحي ،جوان 2013 .

4- مديرية التكوين المهني لولاية سعيدة ، التقرير الولائي الخاص بقطاع التكوين المهني 2013.

5- وزارة الاشغال العمومية ولاية سعيدة ،قطاع الاشغال العمومية ،دورة ماس 2016 للمجلس الشعبي الولائي .

6- المجلس الشعبي الولائي ،لجنة تهيئة الاقليم و النقل ،مناقشة و تحليل لقطاع النقل والاشغال العمومية ،الدورة العادية 16 مارس 2016

7- مديرية الصحة و السكان ،دورة المجلس الولائي بتاريخ 2016/10/27.

8- الهيكل التنظيمي لبلدية سعيدة

د-الرسائل الجامعية :

أطروحة الدكتوراه:

1- يوسفي أمال ،الممارسات الثقافية في الوسط الحضري .(أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،جامعة تلمسان 2011-2012)

2- مزيان فريدة ،المجالس الشعبية المحلية في ظل التعددية السياسية في التشريع الجزائري ،(مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قسنطينة 2004-2005)

3- خشموش محمد ، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية :درسة ميدانية على مجالس البلديات ولاية قسنطينة (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه 2012/2011)

رسائل الماجستير:

1- بالخير محمد ، التنمية المحلية و انعكاستها الاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمراست ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر 2004-2005

2- حسين عبد القادر ،الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية ،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة تلمسان 2011-2012)

3- سعيدي شيخ ، التنمية المحلية الشاملة بالجزائر، (رسالة لنيل شهادة الماجستير ،معهد العلوم القانونية سيدي بلعباس 1995-1996)

4- مي يوسف أحمد ،تحولات اللامركزية في الجزائر حصيلة وأفاق ،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تيزي وزو)

5- شويخ بن عثمان ،دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية ،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة تلمسان 2010-2011)

6- صبحي وسام، مصباح إسليم ،سمات إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية الفلسطينية (دراسة ميدانية على وزارة المالية في غزة).(رسالة لنيل الماجستير ،جامعة غزة 2007)

7- فتاح كمال دور الاحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية ،دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر ،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة وهران 2011-2012)

8- يوسفي نور الدين ، الجباية المحلية و دورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ،دراسة تقيمية لفترة 2000-2008 مع دراسة حالة البويرة جامعة بومرداس

مذكرة الماستر:

9- أخبارهم عبد الله أحمد ، التخطيط الاستراتجي لادارة الازمات ،دراسة لنموذج أزمة شركة تويوتا ،مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة بسكرة ،2012-2013

10-جفان عبد اللطيف ، عبد العالي عبد القادر ،**إنعكاسات الازمة الليبية على الامن العربي**، (مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية،جامعة سعيدة 2015-2016)

11-درار محمد ، **أفاق التنمية المحلية في ولاية سعيدة** ، (مذكرة لنيل شهادة الماستر ،جامعة سعيدة 2014-2015)

12-عادل رشيد ،**دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر** ، (مذكرة لنيل شهادة ماستر جامعة سعيدة 2014-2015)

13-يخلف محسن ، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة بسكرة**،(مذكرة لنيل شهادة ماستر 2013-2014)

المواقع الالكترونية:

الملتقى الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر ، www.djelfo.info بتاريخ 2017/03/15 على ساعة 19:20

عبد النور ناجي ،دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة (تجربة البلديات) 30DZ Justgoo com

المعجم الجامع أزمة بتاريخ 2017/ 02/ 07 ساعة www.dmamy.com

20:32

اسماعيل محمد ، بتاريخ 2017/02/07 الساعة 21:00www.aldhiaa.com

تاريخ الدخول يوم 2017/03/20 على ساعة 08:50

www.dictionnaie.enap.com

3-المراجع بالغة الأجنبية :

Damiel Martin .crisfinanci crises économique cause et relances.21/08/2009

Sherrit orjma et Eric leviten reid .Le rôle sosial de l administration local.(Institute of soclial Policy) 2003

Henri houben. La crise économique et financière . 2008

الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول يوضح عددا لأبقار و المربين	63
02	جدول يوضح نوعية الطريق لولاية سعيدة	67
03	جدول يوضح عدد المدارس في مختلف الأطوار لولاية سعيدة	69
04	جدول يوضح عدد العيادات و قاعات العلاج	72
05	جدول يوضح الموارد البشرية للمؤسسات العمومية للصحة الجوارية	72
06	جدول يبين عدد النفقات مؤسسات العمومية لصحة الجوارية	72
07	جدول يبين عدد مؤسسات التكوين المهني لولاية سعيدة	73
08	جدول يبين عدد جرارات و آلات الحصاد	76
09	جدول يبين الاحتياجات في الجرارات	77

فهرس الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة المناطق الفلاحية لولاية سعيدة	64
02	خريطة الطرقات لولاية سعيدة	68
03	خريطة ولاية سعيدة	74

الفهرس

بسملة

اية قرآنية

حكمة

شكر و تقدير

اهداءات

مقدمة ..... أ- ه

الفصل الأول: الإطار النظري لأزمة التنمية المحلية

المبحث الأول : مفهوم الأزمة 16

المطلب الأول :تعريف الأزمة 16

المطلب الثاني :تصنيف الأزمة 19

المطلب الثالث: مراحل الأزمة..... 23

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية 26

المطلب الأول :تعريف التنمية المحلية 26

المطلب الثاني : وسائل التنمية المحلية و أهدافها 31

المطلب الثالث:مجالات التنمية 35

المبحث الثالث : أزمة التنمية المحلية 37

المطلب الأول :تعريف الأزمة التنمية المحلية..... 37

المطلب الثاني : أسباب أزمة التنمية المحلية 38

المطلب الثالث: أبعاد أزمة التنمية المحلية..... 42

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لأزمة التنمية المحلية لولاية سعيدة .

المبحث الأول : بطاقة فنية لولاية سعيدة..... 48

المطلب الأول : تعريف ولاية سعيدة 48

المطلب الثاني : تعريف البلدية..... 50

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي..... 52

المبحث الثاني : واقع التنمية المحلية لولاية سعيدة 59
المطلب الأول : في المجال الاقتصادي..... 59
المطلب الثاني : في مجال التعمير و الإسكان..... 66
المطلب الثالث : في مجال الاجتماعي و الثقافي 69
المبحث الثالث : مشاكل وأفاق التنمية المحلية بولاية سعيدة 75
المطلب الأول : المشاكل الاقتصادية و السياسية..... 75
المطلب الثاني : المشاكل الاجتماعية و الثقافية 79
المطلب الثالث : أفاق التنمية المحلية لولاية سعيدة 82
خاتمة 85
قائمة المصادر و المراجع 88
الملاحق..... 94
قائمة الجداول..... 95
قائمة الخرائط..... 96
الفهرس..... 97
ملخص..... 99

ملخص الدراسة :

تعتبر أزمة التنمية المحلية ،من بين المواضيع المهمة التي تمس المجتمع المحلي ،لما لها من أثار سلبية على تقدم و تطور المجتمع في شتى مجالاته الاقتصادية ،و الاجتماعية و السياسية فهذه الأخيرة تتمثل في عمل المجالس المنتخبة ،خاصة دور البلدية في العمل التنموي المحلي الذي يظهر من خلال مجموعة المشاريع و البرامج التي تخدم الفرد بالدرجة الأولى ،و تمثل عائقا أمامه .فتسير غير العقلاني يؤدي إلى نتائج و خيمة تتسبب في مجموعة من الأزمات تؤثر في المجتمع المحلي .

RESUMER :

Le développement local est considéré comme étant parmi les questions importantes qui touchent la communauté locale en raison de ses effets négatifs sur les progrès et le développement de la société dans divers domaines économique, social et politique.

Ce dernier est l'œuvre de la crise des conseils élus, en particulier le rôle des municipalités dans le travail de développement local qui apparaît à travers un éventail de projets et programmes qui servent l'individu d'abord et avant tout un obstacle devant lui .donc la gestion irrationnelle des résultats désastreux provoquent une série de crises qui affectent la communauté locale.

الفهرس